شركة مطاحن مصر العليا
شركة مساهمة مصرية
القطاع المالـــى

Upper Egypt Mills Company
ISO 9001/2008
14001/2004
J . S . C

السـادة / البـورصـة المصـريـة .

تحية طيبة . . . وبعد

** نتشرف بأن نرفق طيه تقريرى السيد / مراقب حسابات الجهاز المركزى للمحاسبات عن القوائم المالية المستقلة والمجمعة للشركة فى ٢٠٢٢/٩/٣٠ .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام،،،

تحريراً في : /١٢/ ٢٠٢٢
* النزهـراء *

رئيس القطـاع المالى
[محاسـب/ أشرف محمد عثمان]

مقر إدارة الشركة الرئيسى : سوهاج شارع الترعة الجرجاوية ت : ٢٣٢٣٠٩٧ /٠٩٣ – ٢١٢٦٨٢٣ /٠٩٣– ٢١٢٦٨٦٨ /٠٩٣– ت . ف : ٢١٢٦٤٩٥ /٠٩٣ – ٢١٢٦٧٩٤ /٠٩٣
E-Mail : uem_financialsector@yahoo.com

جمهورية مصر العربية
الجهاز المركزي للمحاسبات
إدارة مراقبة حسابات المطاحن والمضارب
١٩ ش الجمهورية – عابدين – القاهرة

تقرير

عن فحص محدود على القوائم المالية الدورية المستقلة

لشركة مطاحن مصر العليا في ٣٠ سبتمبر ٢٠٢٢

السادة أعضاء مجلس إدارة شركة مطاحن مصر العليا :

قمنا بأعمال الفحص المحدود للقوائم المالية الدورية المستقلة لشركة مطاحن مصر العليا (شركة مساهمة مصرية) والخاضعة لأحكام القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ بشأن الشركات المساهمة وشركات التوصية بالأسهم و الشركات ذات المسئولية المحدودة وشركات الشخص الواحد ولائحته التنفيذية وتعديلاتهم ، والمتمثلة في قائمة المركز المالي في ٣٠ سبتمبر ٢٠٢٢ وكذا قوائم الدخل والدخل الشامل والتغير في حقوق المساهمين والتدفقات النقدية المتعلقة بها عن الفترة المنتهية في ذات التاريخ وملخصاً للسياسات المحاسبية الهامة وغيرها من الإيضاحات المتممة الأخرى.

والإدارة هي المسئولة عن إعداد القوائم المالية الدورية المستقلة هذه والعرض العادل والواضح لها طبقاً لمعايير المحاسبة المصرية في ضوء القوانين واللوائح المصرية ذات العلاقة ، وتنحصر مسئوليتنا في إبداء استنتاج على القوائم الدورية المستقلة في ضوء فحصنا المحدود لها.

نطاق الفحص المحدود

قمنا بفحصنا المحدود طبقاً لمعيار المراجعة المصري لمهام الفحص المحدود رقم (٢٤١٠) "الفحص المحدود للقوائم المالية الدورية للمنشأة والمؤدى بمعرفة مراقب حساباتها" ويشمل الفحص المحدود للقوائم المالية الدورية عمل استفسارات بصورة أساسية من أشخاص مسئولين عن الأمور المالية والمحاسبية وتطبيق إجراءات تحليلية وغيرها من إجراءات الفحص المحدود ويقل الفحص المحدود جوهرياً في نطاقه عن عملية مراجعة تتم طبقاً لمعايير المراجعة المصرية، وبالتالي لا يمكننا الحصول على تأكد بأننا سنصبح على دراية بجميع الأمور الهامة التي قد يتم اكتشافها في عملية مراجعة وعليه فنحن لا نبدى رأي مراجعة على هذه القوائم المالية.

أساس ابداء الاستنتاج المتحفظ :

- تم إثبات الأصول الثابتة في ٢٠٢٢/٩/٣٠ وفقا للأرصدة الدفترية بنحو ٢٠٦,٣٤٦ مليون جنيه (بعد خصم مجمع الإهلاك البالغ ٣٠٩,١٥٧ مليون جنيه) ، كما تم حساب أهلاك الأصول الثابتة بنحو ٣,٣٠٧ مليون جنيه تقديري وفقا لقيمة أهلاك الأصول الثابتة المحسوب خلال العام المالي ٢٠٢٢/٢٠٢١ و ما يخص الفترة من إهلاك الإضافات.

يتعين بحث ودراسة ما سبق وإجراء التسويات اللازمة في ضوء الدراسة.

- تم استبعاد نحو ٢,٢٧٨ مليون جنيه من حسابات الأصول الثابتة بالخطأ وصحته نحو ٢,٠٦٨مليون تمثل قيمة (مجمع إهلاك المبنى الادارى لقطاع سوهاج الكائن بشارع أسيوط سوهاج فى ٢٠٢١/٩/٣٠) المباع بجلسة المزاد العلنى بتاريخ ٢٠٢٢/٩/٦ بقيمة إجمالية بلغت نحو ١٢,١ مليون جنيه ، وذلك بالمخالفة لما ورد بمعيار المحاسبة المصري رقم (٣٢) الخاص بالأصول الثابتة المحتفظ بها بغرض البيع فقرات (٦، ٧ ،٨ ، ٤١) من حيث الاتى:-
  - تم الموافقة على عرض المقر الادارى لقطاع سوهاج بقرار مجلس الإدارة رقم ٢٠٢١/٩/٦ بالجلسة المنعقدة فى ٢٠٢١/٩/٢٨ ، وتم الموافقة على طرح المزاد بتاريخ ٢٠٢٢/٦/٨.
  - إصدار أمر إسناد بيع بتاريخ ٢٠٢٢/٩/١١ للمشترى الذى رسى عليه المزاد جلسة ٢٠٢٢/٩/٦ وذلك بعد سداد الدفعة المقدمة والبالغة نحو ٣,٠٢٥ مليون بنسبة ٢٥% من قيمة البيع والباقي ٧٥% على ثلاث اقساط بمبلغ ٣,٠٢٥ مليون تستحق فى (٢٠٢٢/٣/٥، ٢٠٢٣/٩/٥ ، ٢٠٢٤/٣/٥).
  - تضمن امر الإسناد بعض الشروط فى حالة السداد الفوري للمبلغ الباقى ٧٥% بان يحصل المشترى على خصم بنسبة ٥% ،وكذلك عدم تسليم المقر للمشترى الا فى حالة سداد كامل قيمة البيع ، وفى حالة عدم الالتزام بالشروط او الرجوع فى البيع فان الشروط الجزائية الواردة بكراسة المزاد تسري على المشترى بدون إنذار او تنبيه.

يتعين إجراء التصويب اللازم وفقا لما ورد بمعيار المحاسبة المصرى المشار إليه واثر ذلك على الحسابات المختصة .

- لازال حتى تاريخه لم يتم حسم بعض الدعاوى المتعلقة ببعض أراضي الشركة منها ما يلى:
  - لم يتم تحرير عقد بيع لمساحة ١٧٦,٥٣ متر من محافظة القاهرة تمثل جزء من مساحة أرض مستودع غمرة(زواند تنظيم بالمستودع) رغم صدور حكم قضائي لصالح الشركة بجلسة ٢٠١٥/٥/١٢بتحرير عقد بيع لتلك المساحة بعد رفض محافظ القاهرة تحرير عقد لتلك

المساحة في ٢٠١٠/٧/٥ ، وتم رفع دعوى رقم ٣٦٠٠ لسنة ٢٠١٠ ك. جنوب القاهرة ضد المحافظ بصفته وتم الحكم لصالح الشركة وتم الطعن علي الحكم من محافظة القاهرة برقم ٨٥/١٢٥٣٥ نقض القاهرة علي حكم الاستئناف رقم ١١١٠٨ لسنة ٣٢ ق.ع القاهرة وحكم بعدم قبول الطعن.

- ويتصل بما سبق مازالت الشركة لم تتمكن من مساحة ٣٢ متر من ضمن مساحة تلك الزوائد وضع يد ورثة / سليمان أحمد سليمان.

نكرر توصيتنا بمتابعة ما قامت به الشركة من إجراءات قانونية واتخاذ اللازم لتحرير عقد زوائد التنظيم والمسدد قيمتها وتسجيلها باسم الشركة، واتخاذ ما يلزم من إجراءات لتمكين الشركة من المساحة المعتدى عليها.

- الدعوي رقم ٢٠١٥/٥١ م . ك حكومة سوهاج المرفوعة من احمد خيري متداخل معه ميلاد نعيم توفيق بأنه يملك ١ س ١ ط بحوض أحمد باشا راشد بأرض المزلاوى وحكم فيها بالرفض وتم الاستئناف برقم ٣٤٥ /٣٤٦ ل٩٥ وقضى فيها بالرفض والتأييد وتم الطعن بالنقض برقم ٢٨١٢/ ٣٢١٠ ل٩٢ ولم يحدد لها جلسة .
- صدر حكم لصالح الشركة في ٢٠١١/٢/٣ مزيلاً بالصيغة التنفيذية بشأن الدعوي رقم ١٤٠ لسنة ٢٠٠٨ م .ك. الأقصر والمقامة ضد الهيئة العامة للإصلاح الزراعي لإلزامها بتحرير عقد بيع مساحة قيراط واحد يمثل جزء من مساحة مطحن الاتحاد والمسددة قيمته بالكامل بنحو ٧٥ ألف جنيه في ٢٠٠٠/٤/٤ وتم تحرير عقد بيع لتلك المساحة من قبل الإصلاح الزراعي بالأقصر وتم إرساله الى قسم الفتوى والتشريع لمراجعته في ٢٠١٦/٢/٣ وتبين وجود أخطاء بالعقد وتم إعادة صياغته وعرضه على قسم الفتوى والتشريع في ٢٠١٧/١/١٠ وقد تم طلب استخراج كشف تحديد من مكتب المساحة وتم موافاتهم به ، وقد وجد به أخطاء وجاري إعادة المعاينة من قبل مكتب المساحة بالأقصر حسب إفادة الشركة ، ولم يتم تحرير العقد حتى تاريخه .

يتعين موافاتنا بما قامت به الشركة من إجراءات لتنفيذ الحكم الصادر لصالح الشركة وتحرير عقد البيع للمساحة المذكورة حفاظاً علي ممتلكات الشركة .

- الطعن رقم ٧٥/١٧١٦٢ نقض مدني مقام من الشركة ضد محمد صلاح محمد وآخرون بشأن الطعن على الحكم ٥٣٥ لسنة ٨ س . ع شمال القاهرة في ٢٠٠٩/٩/٢١ بعدم نفاذ عقد بيع العقار بعين شمس ولم تحدد له جلسه حتى تاريخه.

يتعين موافاتنا بالموقف القانوني لتلك القضية حيث مر علي الطعن علي الحكم أكثر من عشر سنوات.

- وجود بعض الدعاوي القضائية المرفوعة من الغير ضد الشركة بشأن استرداد أو إلغاء قرار نزع ملكية أراضي بعض المطاحن والتي تمثل مؤشر على اضمحلال تلك الأصول وفقا لمتطلبات معيار المحاسبة المصري رقم (٣١) فقرة رقم (١٢) كما يلي:-

- صدر حكم محكمة استئناف قنا في القضية رقم ٤٥٤ لسنة ٣٢ ق في ٢٠١٤/١/٢٨ برفض استئناف الشركة المقام ضد الوحدة المحلية لمركز ومدينة كوم أمبو وشركة - وادي كوم أمبو لاستصلاح الأراضي بشأن تسجيل ونقل ملكية أرض مجمع مطاحن كوم أمبو البالغ مساحته ٢٠٠٣٥م٢، والمسددة قيمتها بنحو ٥٦٣ ألف جنيه للوحدة المحلية المذكورة في أبريل ٢٠٠٦، كما أعطي الحكم الصادر الحق لشركة وادي كوم أمبو (بصفتها المالك لثبوت أوراق الملكية لديها) بإقامة دعوي ضد الشركة بشأن الأرض محل النزاع، الأمر الذي دعا الشركة إلي النقض في حكم الاستئناف المشار إليه برقم ٥٧٢١ لسنة ٨٤ ق والذي حكم فيه بجلسة ٢٠١٩/٦/١٦ بعدم قبول الطعن وأقامت شركة كوم أمبو دعوى رقم ١١٨ لسنة ٢٠١٥ بشأن المطالبة بتسليم ارض المطحن او سداد مبلغ ١٠٠مليون جنيه والريع المقدر عليها بمبلغ ٣٢ مليون جنيه مؤجلة وقد أقامت الشركة طعن رقم ١٣٠٧ لسنة ٣٨ ق أسوان ضد محافظ أسوان والدعوة رقم ٣٥ لسنة ٣٩ ق س ع أسوان ضد محافظ أسوان وشركة وأدى كوم أمبو وحكم فيها بجلسة ٢٠٢٢/٤/١٩بالرفض وتأييد الحكم المستأنف، وقد كونت الشركة مخصص مطالبات لمقابلة ذلك بنحو١٦ مليون جنيه.
- صدر قرار محافظ البحر الأحمر رقم ٨٧ لسنة ٢٠٠٨ بفسخ عقد تخصيص أرض مستودع القصير المحرر في ١٩٩١/١/١١ بمساحة ١٠ آلاف م٢ لتقاعس الشركة في إنشاء المطحن المخصصة الأرض لأجله وبلغت تكلفة الأراضي والإنشاءات نحو ٣٧٥ ألف جنيه ، وأقامت الشركة طعناً رقم ٦٥٩٨ لسنة ٦١ق إداري قنا للطعن على القرار المشار إليه وتم رفض الدعوى في ٢٠١٨/٤/٢٦، وطعنت الشركة على الحكم برقم ٧٢٦٥٦ لسنة ٦٤ إدارياً عليا وتم رفض الطعن بتاريخ ٢٠٢١/١٠/٢٠.
- صدر حكم بتاريخ ٢٠٢٢/٥/٢٦ فى الدعوى رقم ٢٨٢لسنة ٢٠٠٩م.ك قنا المقامة من أحمد الراوي عامر ضد الشركة ، بتثبيت ملكية المدعين لمساحة ١٨س ٩ ط بحوض الرياح ٢٥ القطعة ٧ بمجمع السلندرات بقنا وإلزام الشركة بمبلغ ٦,٨٢٥ مليون جنيه تعويض عن الاستيلاء على مساحة محل التداعي والبالغة نحو١٣س ١٢ ط ، ومبلغ ٣,٤٧١ مليون جنيه للخصوم المتداخلين هجوميا تعويض عن الاستيلاء عن المساحة محل التداعي بغير الطريق الذى رسمه القانون والبالغة مساحتها نحو٢٣س ٤ ط ، وتم عمل استئناف من الشركة برقم ٨٩١ لسنة ٤١ س عالى قنا محدد له جلسة ٢٠٢٢/١/١١ لإعادة الإعلان.

يتعين إجراء التسويات اللازمة بشأن الخسائر التي ستلحق بالشركة مع مراعاة متطلبات معايير المحاسبة المصرية في هذا الشأن.

- لازال لم يتم الانتهاء من تسجيل ونقل ملكية بعض الأراضي والعقارات المملوكة للشركة ومنها:-

- أرض صومعة قنا بمساحة ١٢س ١٢ ط ٨ ف لعدم حصول الشركة على قرار بتخصيص الأرض من محافظة قنا .
- أرض مطحن ناصر والمخبز الآلي بنجع حمادي بمساحة ١٠٩٠٠م٢ لوجود نزاع على الملكية بين كل من مجلس مدينة نجع حمادي ، والهيئة العامة للإصلاح الزراعي ومصلحة الأموال المستردة .
- أرض عمارة دار السلام بمحافظة القاهرة بمساحة ١٠٨م٢ والتي آلت إلى الشركة عام ١٩٩٩ من بعض العملاء المتعثرين في سداد مستحقات الشركة وقد تبين أنها أرض حكر وتم رفع دعوى رقم ١٠٨٠٩ لسنة ٢٠٠٧ ك شمال القاهرة لتسجلها وحكم فيها بجلسة ٢٠١٦/٦/٢٨ برفض الدعوى وتم عمل استئناف رقم ٥٠١٨ لسنة ٢٠ س ع شمال القاهرة وحكم فيها بجلسة ٢٠١٧/٥/١٩ بالرفض وتأييد الحكم المستأنف .
- أراضي آلت للشركة من التأميم مثل مطاحن (طما – الجيار – الساحل بطهطا –عبد الأخر – النظامي و المنشاة – الاتحاد بالأقصر – إسنا – هو بنجع حمادي - فرشوط).
- أراضي منزوع ملكيتها وهي(شونة طهطا- مجمع أولاد نصير- شونة مطحن جرجا- مجمع مطاحن قنا).
- شقة بحدائق القبة وعدد (٢) شقة بالإسكندرية .

نكرر التوصية بمتابعة الإجراءات القانونية واتخاذ اللازم لتسجيل عقد بيع الأراضي وسرعة إنهاء الإجراءات اللازمة لتسجيل ونقل ملكية تلك الوحدات حفاظاً علي أصول وممتلكات الشركة.

بلغ رصيد حساب التكوين الاستثماري في ٢٠٢٢/٩/٣٠ نحو ٦٣,٦ مليون جنيه وقد تضمن ما يلي :

- نحو ٣٨٣,٦ الف جنيه قيمة اعمال خط حريق بنكر قوص بقطاع قنا تم الانتهاء منها واستلامها وبدء تشغيله بتاريخ ٢٠٢٢/٨/٢٤ .
- نحو ١,٦٣٦ مليون جنيد قيمة مقر مكتب القاهرة الجديد الكائن بشارع زكى والذى تم استلامه واستغلاله فى ٢٠٢٢/٨/٣١ .

يتعين تعلية الاصول بالمبالغ سالفة الذكر وما يترتب على ذلك من اثار .

- نحو ١,٢٥٨ مليون جنيه قيمة عدد ٢ مقطورة ٣ اكس غبور مصر تم استلامها بتاريخ ٢٠٢١/١١/٢٥ الا انه حتى تاريخه لم يتم ترخيصهم ودخولهم الخدمة خاصة فى ظل الاحتياج الشديد لوسائل النقل.

يتعين موافاتنا بأسباب التأخير فى انهاء اجراءات الترخيص مع ضرورة العمل على انهاء ترخيصهم وسرعة دخولهم الخدمة ومراعاة اثر ذلك على الحسابات المختصة.

- نحو ١٦,٤ مليون جنيه يمثل قيمة تخصيص قطعة أرض مساحة ٨ فدان لصالح الشركة بمنطقة المخازن بمدينة طيبة لإقامة صومعة معدنية لتخزين الغلال سعة ٣٠ ألف طن ومطحن قدرة ٣٠٠ طن/يوم لإنتاج دقيق تمويني وانشاء مبنى اداري لقطاع الاقصر ومخازن والمسددة بشيك مؤرخ ٢٠١٧/٦/١٠ والذي تم استلامها من قبل الشركة بتاريخ ٢٠١٧/٦/١٤ طبقاً لمحضر الاستلام وقد حصلت الشركة على الموافقات اللازمة اخرها هيئة العمليات للقوات المسلحة بتاريخ ٢٠٢٠/٥/٣ بقيد الارتفاع تم اثباتها فى كشوف الجرد فى ٢٠٢٢/٩/٣٠.

يتعين اضافة قيمة تلك الارض على حسابات الاصول وموافاتنا بالخطوات التى قامت بها الشركة للبدء في تنفيذ المشروع المخصصة لأجله الارض.

- نحو ٣٠,٣١٠ ألف جنيه ما تم صرفه بشأن تخصيص مساحة ٩٨٩٤ م٢ تقريبا بناحية مدينة نقادة الجديدة للشركة من قبل السيد اللواء/ محافظ قنا وذلك لغرض إنشاء مستودع للدقيق بناحية نقادة بناء علي طلب الشركة وقد قام السيد/ المحافظ بمخاطبة المركز الوطني لتخصيص أراضي الدولة بتاريخ ٢٠١٧/٧/٩ بشأن تخصيص تلك المساحة وتم تشكيل اللجنة المشكلة بالقرار رقم ١٧٩٩ للجنة العليا لتثمين أراضي الدولة وقد انتهت اللجنة بان سعر المتر بمبلغ ٩٠٠ جنيه وقد اعترضت الشركة على ذلك السعر بخطاب الى السيد اللواء محافظ قنا بكتابها فى ٢٠٢٠/٣/٩ و حتى تاريخ انتهاء المراجعة لم يتم البت فى اعتراض الشركة.

- نحو ١٨ الف جنيه تحت مسمى ارض مستودع رأس غارب تتعلق بزوائد مستودع راس غارب الا انه حتى تاريخ انتهاء المراجعة لم تصل الشركة الى اتفاق مع السيد/محافظ البحر الاحمر على سعر المتر.

يتعين متابعة الاجراءات والاتصال بالجهات المعنية في هذا الشأن لسرعة استلام تلك الأراضي.

- تم إثبات المخزون بالأرصدة الدفترية في ٢٠٢٢/٩/٣٠ بنحو ١٠٣,٢ مليون جنيه وقد تضمن ما يلي:

- وجود بعض اصناف قطع الغيار الراكدة بالمخازن الرئيسية بأولاد نصير طبقا لحصر الشركة بخلاف باقي المواقع. بلغ ما امكن حصره منها نحو ٣٠٢ ألف جنيه.

يتعين إعادة دراسة المخزون الراكد علي مستوي جميع فروع الشركة مع العمل على التصرف الاقتصادي في الأصناف الراكدة بالشركة.

- بلغت كمية الأقماح (محلية ، ومستوردة) ملك الهيئة العامة للسلع التموينية المخزنة بالصوامع المعدنية و الشون بقطاعات الشركة المختلفة حوالى ١٩٧ ألف طن قيمتها نحو ٩٧٨ مليون جنيه ، و كمية حوالى ٣٥٣٩ طن قمح ملك الشركة طرف شركة وادى الملوك للطحن والصناعات المكملة قيمتها نحو ٢٩,٥ مليون جنيه لم يتم جردهم وتم اثبات ارصدتهم دفتريا في ٢٠٢٢/٩/٣٠ .

يتعين إجراء التصفية الصفرية للصوامع و الشون للوقوف على صحة الأرصدة الدفترية للأقماح ملك الهيئة وملك الشركة وإجراء التسويات اللازمة في ضوء ما تسفر عنه التصفية من نتائج .

- بلغت صافى ارصدة الهيئة العامة للسلع التموينية فى ٢٠٢٢/٩/٣٠ رصيد دائن بنحو ٢١٠ مليون جنيه لم نتحقق من صحة تلك الأرصدة والتى لم يتم المطابقة عليها مع الهيئة العامة للسلع التموينية

يتعين إجراء المطابقات اللازمة مع الهيئة المذكورة فى تاريخ المركز مع إجراء التسويات اللازمة فى ضوء ما اسفرت عنه المطابقة سالفة الذكر من نتائج.

بلغ رصيد حسابات العملاء وأوراق القبض فى ٢٠٢٢/٩/٣٠ نحو ٩٠,٩ مليون جنيه (بعد خصم المخصص البالغ نحو ١,٢ مليون جنيه وقد تضمن ما يلى :-

- تضخم مديونية بعض عملاء الدقيق الفاخر استخراج ٧٢% والنخالة وعدم تحصيل مستحقات الشركة طرفهم ، وكذا اجور نقل الاقماح لحساب الشركة العامة للصوامع والتى بلغ ما امكن حصره منها نحو ٢٢,٦ مليون جنيه نتيجة عدم سداد كامل قيمة مسحوباتهم والمستحق عليهم والجدول التالي يبين امثلة لذلك:

اسم العميل	رصيد ٢٠٢٢/٩/٣٠ (بالجنيه)
محمد نصر الدين	٥٩٤٩١٦٤
خالد محمد طايع	٥٤٧٥٦٤١
الشركة العامة للصوامع والتخزين	٤٥٤٥٩٧٦
شركة مصر للصناعات الغذائية	٢٤٩٣٠٠٠
امال محمد	١٠٧٩٨٠٢
ايمن جمعة رمضان	٩٨٧٦٥١
شركة مطاحن شرق الدلتا	٩٤٩٠٠٠
هيئة الامداد والتموين	٥٦٩١٩٦
محمد عبد الحميد محمد	٣١١٦٤٩
يوسف احمد محمد	٢٦٨٧٣٢
الاجمالى	٢٢٦٢٩٨١١

يتعين العمل على تحصيل مديونيات الشركة طرف العملاء لما لذلك من اثر على السيولة واخذ الضمانات الكافية للحفاظ على حقوق الشركة.

- تضمنت أرصدة حسابات العملاء وأوراق القبض في ٢٠٢٢/٩/٣٠ نحو ١,٢ مليون جنيه مكون عنها مجمع اضمحلال بالكامل قيمة أرصدة مدينه متوقفة منذ عدة سنوات مرفوع بشأنها قضايا صدر بشأن بعضها احكام لم تنفذ وقد تم تسوية نحو ٤٣٧٥٠ جنيه قيمة المديونية المستحقة علي العميل/روزينا (عزت أبو العلا) في ٢٠٢٠/٦/٣٠ باستخدام المخصص دون اعتمادها من السلطة المختصة.

يتعين الاتصال بالجهات المعنية نحو تنفيذ الأحكام الصادرة لصالح الشركة حتى لا تسقط بالتقادم وتحصيل المديونيات المستحقة للشركة وكذا اعتماد تسوية مديونية العميل عزت أبو العلا من السلطة المختصة.

- نحو ٢٢ ألف جنيه قيمة عمولات توزيع مستحقة لمستودع مناع باسوان لم يتم تسوية الرصيد المدين بقيمتها وتحميلها على حساب المصروفات .

يتعين أجراء التصويب اللازم .

بلغ رصيد حساب ايرادات مستحقة التحصيل نحو ٤,٦ مليون جنيه بعد خصم المخصص البالغ نحو ١,٥ مليون جنيه وتضمن ما يلي :

- نحو ٩٩٨ الف جنيه قيمة الإيجارات المتأخرة طرف مستأجري المحلات التجارية والشقق السكنية بالمول التجاري بالغردقة عن فترات تراوحت بين ثلاث أشهر و أربع سنوات، ومقام بشأن بعضها دعاوى قضائية صدر بها أحكام لصالح الشركة ولم تنفذ والبعض الأخر ترك العين .
- نحو ٤٠٦ ألف جنيه قيمة مديونية طرف عنتر عطيفى السيد مكون عنها مجمع اضمحلال بالكامل والناتجة عن إعادة جدولة القيمة الايجارية المستحقة عن تأجير قطعة ارض فضاء بجوار مطحن الاتحاد بالأقصر وذلك بعد المفاوضات التي تمت مع أدارة الشركة فى٢٠٢٠/٢/٤ و التي انتهت إلى إنهاء العلاقة التعاقدية مع إدارة الشركة بتاريخ ٢٠٢٠/٧/٥ وتسوية التأمين وتقسيط المديونية الى تسعة أقساط متساوية تنتهي فى٢٠٢٠/١٢/١ وحصول الشركة على شيكات بنكية بقيمة القسط وتبين عدم الالتزام بالسداد للأقساط المستحقة ، وقامت الشركة برفع جنح ضده حكم فيها بالحبس ، و قد صدر حكم لصالح الشركة بتاريخ ٢٠٢٠/٧/٢٧ فى الدعوى رقم ٦٥٨ لسنة ٢٠١٩ مدنى كلى اهالى المقامة ضده بفسخ العقد وإخلاء العين و إلزامه بسداد مبلغ ١,٢٥٤ مليون جنيه وحتى تاريخه لم يتم تنفيذ الأحكام الصادرة لصالح الشركة.
- نحو ٤٢ ألف جنيه قيمة متأخرات طرف بعض مستأجري الوحدات الإدارية والسكنية ببرج طهطا .

يتعين العمل على تحصيل مستحقات الشركة طرف مستأجري المحلات التجارية والشقق السكنية بالمول والاتصال بالجهات المختصة لتنفيذ

الأحكام الصادرة لصالح الشركة مع مراعاة اخذ الضمانات الكافية عند التأجير للحفاظ على حقوق الشركة.

بلغ رصيد الحسابات المدينة الاخرى في ٢٠٢٢/٩/٣٠ نحو ٤٥,٣ مليون جنيه بعد خصم المخصص البالغ نحو ٥,٧ مليون جنيه وقد تضمن ما يلي :

- نحو ٤,٣١١ مليون جنيه بأسم /خالد صفوت عبد الحميد ، و محمد عبد المحسن الضوى أمناء مستودع بالشركة بمطقة جرجا ، تمثل قيمة الباقى من الغرامة الموقعة عليهم من الهيئة العامة للسلع التموينية نتيجة استيلائهم على كميات من الدقيق المخصص لصالح مخابز جرجا البلدية وذلك وفقا لما ظهر بالمطابقة التى تمت مع الهيئة العامة للسلع التموينية فى ٢٠٢٢/٦/٢٩ عن الفترة من ٢٠٢١/٧/١ وحتى ٢٠٢١/١٢/٣١ وتحفظت الشركة بالمطابقة باحقيتها فى رد مبلغ الغرامة لعدم مسئوليتها عن هذه الغرامة .

يتعين موافاتنا بجميع الاجراءات القانونية التى اتخذت حيال ما سبق وكذا كيفية استيداء تلك المبالغ من المذكورين واتخاذ كافة السبل الرقابية لمنع تكرار ذلك .

- نحو ٦٦٢,٧ ألف جنيه مديونية مستحقة طرف احمد محمد احمد قيمة التصرف فى كمية من الاقماح حوالى ١١٨,١٥ طن بوم ٢٠١٩/٧/٢٣) والواردة بها المطالبة من مديرية التموين والتجارة الداخلية بتاريخ ٢٠٢٠/٨/٧ (تم خصمها بالمطابقة مع الهيئة العامة للسلع التموينية بتاريخ ٢٠٢٠/٩/٣) ومقامة ضدة الجناية رقم ١٣٩٧٥ لسنة ٢٠١٩ جنايات سوهاج بتهمة الاختلاس والاستيلاء على المال العام ومكون عنها مجمع اضمحلال بنحو ٦٥٧ الف جنيه وحكم فيها بالبراءة ورفض الدعوى المدنية بجلسة ٢٠٢٢/١/١٧.
- نحو ٧٦٠ ألف جنيه أرصدة متوقفة مرفوع بشأنها قضايا لم تحسم بعد وبيانها كما يلى :-

الاسم	المبلغ بالجنيه
صلاح الزهري إبراهيم	٣٠٣٠٥٤
محكمة شمال القاهرة	٢٠٠٧٧٩
رياض احمد على	٦٣٠٧٨
احمد مرتضى ابو ستيت	٣٣٧٦٨
حسين احمد حسين	٣٧٠٤
ناصر عبد العليم مناع	١٢١٩٥
اشرف محمد دربرى عارف	١٤٣٤٠٢
الإجمالي	٧٥٩٩٨٠

يتعين متابعة الإجراءات القانونية التي تكفل تحصيل تلك المديونيات.

- بلغ رصيد مخصص الضرائب المتنازع عليها فى ٢٠٢٢/٩/٣٠ نحو ٣٤,٤ مليون جنيه لمقابلة فروق ضريبية بلغ ما أمكن حصره منها بنحو ٢١٧,١مليون جنيه لذا نرى عدم كفايته ومن تلك الفروق ما يلى:

- نحو ٢٠٩,١ مليون جنيه تمثل فروق فحص تخص ضريبة الدخل عن الاعوام من ٢٠١٢/٢٠١٣ حتى ٢٠٢٠/٢٠٢١ جارى فحصهم بمعرفة اللجان الداخلية و المتخصصة، ولجان الطعن ،والتى لم تحسم بعد .
- نحو ١٣,٦ مليون جنيه قيمة مطالبات ضريبة كسب العمل عن الأعوام من ٢٠٠٥ وحتى ٢٠١٩ ، منها نحو ٨,٠١ مليون جنيه مقابل تأخير.
- لم يتم فحص ضريبة القيمة المضافة عن عامى ٢٠١٩/٢٠٢٠ ، و ٢٠٢٠/٢٠٢١

يتعين اعادة دراسة المخصص و تدعيمة فى ضوء ما سبق الاشارة اليه.

بلغ رصيد حساب الموردين المدين نحو ٣٦,١ مليون جنيه وحساب الموردين واوراق الدفع الدائن نحو ٣١١,٨ مليون جنيه وقد تضمن ما يلى :-

- قيمة أرصدة مدينة بحساب الموردين بلغت قيمتها نحو ٧٩ ألف جنيه رغم القيام بتوريد مشمول أوامر التوريد - ولم تقم الشركة بتسويتها حتى تاريخ المركز المالي والجدول التالى يبين ذلك.

الاسم	المبلغ (بالجنيه)	البيان
شركة بيكو للخدمات الصناعية	٣٨٨٦٥	تم التوريد بإذن إضافة رقم ٩٢٤٧ بتاريخ ٢٠٢٢/٨/٢٨.
شركة مصر للالمنيوم	٣٩٨٠٠	تم التوريد بإذن إضافة رقم ٢٩٢٤٥ بتاريخ ٢٠٢٢/٩/٢٦.
الاجمالى	٧٨٦٦٥	

يتعين إجراء التسويات اللازمة على الحسابات المختصة .

- بلغت مديونية شركة وادي الملوك للطحن والصناعات الملحقة فى ٢٠٢٢/٩/٣٠ بحسابات الشركة نحو ٢١,٨٤١ مليون (بحساب الموردين مدين) قيمة للمستحقة للشركة عن إيرادات بيع النخالة الخشنة ٧٢%.

يتعين العمل على تحصيل مستحقات الشركة لما لذلك من اثر على السيولة وحفاظا على أموالها.

- بلغ رصيد ضرائب تتحملها الشركة نحو ١٠,٢٣٢ مليون جنيه يمثل قيمة المعلى لحساب مصلحة الضرائب عن الضرائب العقارية المستحقة على وحدات وأراضى الشركة منذ بداية تطبيق (قانون رقم ١٠٣ لسنة ٢٠١٣ تعديل قانون الضريبة على العقارات المبنية وقرار وزير المالية رقم ٣٧٨ لسنة ٢٠١٣ بتعديل اللائحة التنفيذية لقانون الضريبة على العقارات المبنية) بالرغم من صدور أحكام لصالح الشركة الدعاوى أرقام (٧٧١ لسنة ٦ ق أدارى ، ٤٥٢٣ ل٦ ق، ١٢٤٥ ل ٥ ق، ٤٥٢٤ ل ٦) لوحدات مطحن (مجمع أولاد نصير ، البلينا ، شونة طهطا (١) ، ٢ ب قطاع سوهاج) بتخفيض الربط السنوي لتلك الوحدات والجدول التالي يوضح ذلك:

اسم الوحدة	الربط السنوى قبل صدور الحكم(بالجنيه)	الربط السنوى بعد صدور الحكم (بالجنيه)	تاريخ صدور الحكم	ملاحظات
مجمع أولاد نصير	١٨٠١٣١٨	٢٣٢٤٢٢	٢٠٢١/٤/٢٧	حكم نهائي
مطحن البلينا	١١١٣٠١	٢١٢٨٢	٢٠٢٠/٦/٢٩	تم الطعن ادارية عليا
شونة طهطا	١١٦٢٨	٦١٢٠	٢٠١٩/١٢/٣١	حكم نهائي
٢ ب قطاع سوهاج	٧٠٢٠	٣٧٣٥	٢٠٢٠/٦/٢٩	حكم نهائي

ويتصل بذلك:-

- بالرغم من صدور الصيغة التنفيذية للإحكام التي لم يتم الطعن عليها والذي خلص إلى براءة ذمة الشركة فيما زاد عن الربط الصادر بعد قرار التعديل إلا انه حتى تاريخه لم يتم تسوية وتنفيذ ما ورد بالإحكام الصادرة لصالح الشركة.
- عدم ورود اى مطالبات للشركة من مصلحة الضريبة العقارية فيما يخص الوحدات التى صدر بها احكم لصالح الشركة.

يتعين بحث ما سبق والاتصال بالجهات المختصة لتنفيذ ما ورد بالإحكام و إجراء التسويات اللازمة فى ضوء ذلك على الحسابات ذات الصلة .

بلغ رصيد حساب الأرصدة الدائنة الأخرى فى ٢٠٢٢/٩/٣٠ نحو ٢٨,٣ مليون جنيه وقد تضمن ما يلى :

- نحو ٣,٠٢٥ مليون جنيه باسم / نور الدين محمود السيد ادرجت بالحساب بالخطأ حيث انه تمثل قيمة دفعة مقدمة لشراء مقر قطاع سوهاج القديم وصحته حساب / مدينو بيع اصول .

يتعين اجراء التصويب اللازم .

- نحو ٣,٣٦٥مليون جنيه تمثل قيمة مبالغ وعمولات محصلة لصالح بعض الجهات وفقا لما امكن حصرة منها وذلك كما يلى :

اسم الحساب	المبلغ بالجنيه
المساهمة التكافلية	٢٤٣٣٦٤٠
صندوق دعم وتحسين الخدمة التموينية	٨١٤٦٤٨
صندوق خدمات محافظة سوهاج	٥٨٣٢٢
صندوق خدمات محافظة قنا	٤٢٨٣٦
صندوق تكريم الشهداء	١٦٠٥٧
الإجمالى	٣٣٦٥٥٠٢

يتعين بحث ما سبق وحصر المبالغ المماثلة ، واتخاذ ما يلزم لتسوية وسداد تلك المبالغ في ضوء ما تسفر عنه الدراسة وطبقاً للأصول المحاسبية المتعارف عليها .

- تضمن حساب /الشركة القابضة للصناعات الغذائية نحو ٨١,٥ الف جنيه قيمة ما تم تعليته لحساب صندوق موازنة الأسعار خلال الفترة من ٢٠٢٢/٧/١ حتى ٢٠٢٢/٩/٣٠ كما لم يتم اجراء مطابقات على الحساب على أرصدة ٢٠٢١/٦/٣٠.

يتعين ضرورة اجراء المطابقة على الرصيد مع الشركة واجراء ما يلزم من تسويات .

- نحو ٦٩ ألف جنيه قيمة ضرائب عقارية ، واستهلاك كهرباء وايجارات محصلة من شركات المحمول عن تأجير بعض الاسطح بوحدات الشركة المختلفة .

يتعين بحث هذا المبلغ وإجراء التسويات اللازمة على الحسابات المختصة.

- نحو ١١,٧ ألف جنيه عبارة عن مبالغ مضافة بكشوف الحساب الواردة من البنوك يرجع بعضها الى عام ٢٠٠٧ ولا تخص الشركة .

يتعين بحث ودراسة تلك المبالغ وإجراء التسويات اللازمة والإفادة.

- نحو ٧٧٣,٧ ألف جنيه يمثل العديد من الشيكات التي أصدرتها الشركة ولم يقم المستفيدون بصرفها من البنك يرجع بعضها إلى عام ٢٠٠٧ وقامت الشركة بتسويتها على حساب الأرصدة الدائنة.

يتعين قيد هذه المبالغ بالحسابات الشخصية المختصة، وإعمال أحكام المادة رقم (١٤٧) من قانون الضريبة علي الدخل رقم (٩١) لسنة ٢٠٠٥.

- بلغ صافى الربح المحقق خلال الفترة نحو ٣١,٤ مليون جنيه " بعد خصم الضريبة " بزيادة بلغت نحو ٦,٣ مليون جنيه عن الفترة المماثلة من العام السابق البالغة ٢٥,١ مليون جنيه وقد تبين الاتي :

- ساهمت الإيرادات العرضية (الناتجة عن غير أنشطة الشركة الرئيسية) بنحو ١٣,٢ مليون جنيه وبنسبة ٣٢,٦% من الربح المحقق قبل الضريبة والبالغ ٤٠,٥ مليون جنيه ويتضح ذلك مما يلى:

البيان	المبلغ
فوائد دائنة	٤٦٧٩١٥٠
ايرادات استثمارات مالية	٧٤٦٦١٧٤
ايرادات أخرى متنوعة	١٠٤٥٠٨٠
الإجمالي	١٣١٩٠٤٠٤

- أسفرت نتائج اعمال نشاط الخبز خلال الفترة عن خسارة نحو ١,٤ مليون جنيه

يتعين بحث ما سبق واتخاذ الإجراءات اللازمة لتعظيم نتائج أعمال الشركة من أنشطتها الرئيسية .

- تلاحظ قيام الشركة بإعداد بعض القيود خارج نظام الحسابات والمجموعة الدفترية المعمول بها بحسابات الشركة ومنها ما تضمنته مصروفات الفترة مبالغ تقديريه بنحو ٣٠,٨٢٧ مليون جنيه قيمة (أجور نقدية ومزايا عينه ومصرفات صيانة وبريد وكهرباء ومياه وضرائب عقارية) .

يتعين ضرورة إدراج كافه الاعمال المحاسبية والمالية ضمن الحسابات المالية الموحدة للشركة ومراعاة الضبط الداخلى للنظام المحاسبي .

- تضمن حساب تعويضات وغرامات (مدين) نحو ٥٣٢ الف جنيه قيمة غرامات طرق وزيادة أوزان عن النقليات المنفذة بمعرفة سيارات الشركة بحمولات زائدة عن العمولات القانونية المثبتة برخصة تسيير المركبات وذلك بالمخالفة لقانون المرور الأمر الذي يقلل من كفاءة تلك المركبات ويؤثر أيضاً علي كفاءة الطرق ويزيد من معدلات الحوادث وتحمل الشركة تلك الغرامات .

يتعين الالتزام بأحكام قانون المرور منعاً لتوقيع تلك الغرامات وحفاظاً علي كفاءة سيارات الشركة وكذا شبكة الطرق وتقليل الحوادث واتخاذ الإجراءات اللازمة للعمل علي الحد من تلك الغرامات تعظيماً للإيرادات.

- بلغت الضريبة على الدخل نحو ٩,١ مليون جنيه تم حسابها تقديرياً علي أساس صافي الربح المحاسبي في ٢٠٢٢/٩/٣٠ دون إعداد اقرار ضريبي لأغراض المركز المالي ، كما لم يتم حساب الضريبة المؤجلة وذلك بالمخالفة لمعيار المحاسبة المصري رقم (٣٠) القوائم المالية الدورية ، ورقم (٢٤) والخاص بضرائب الدخل - فقرات (١٥ ، ١٦).

يتعين مراعاة أحكام قانون ضرائب الدخل ومعايير المحاسبة المصرية في هذا الشأن وإجراء التسويات اللازمة حتى تظهر القوائم المالية على حقيقتها.

- لم يتم تعلية إيرادات الفترة بنحو ٥١٧ ألف جنيه قيمة بعض الإيرادات المستحقة (الغير مسددة) عن إيجار بعض الوحدات بالمول التجاري ، وأبراج طهطا ....الخ وذلك بالمخالفة لمعيار المحاسبة المصري رقم (١) عرض القوائم المالية فقرات (٢٧، ٢٨) بشأن استخدام أساس الاستحقاق .

يتعين متابعة الإجراءات التي تكفل تحصيل الإيجارات المتأخرة، والالتزام بمعايير المحاسبة المصرية وتنفيذ بنود التعاقد والحصول علي الضمانات الكافية التي تحفظ حقوق الشركة

- تعرضت بعض سيارات الشركة لحوادث قدرت مقايسة إصلاحها نحو ٢٧٧ الف جنيه ، ولم تقم الشركة بموافاة شركة التأمين بالمستندات اللازمة للحصول على التعويض المناسب .

يتعين سرعة إنهاء الإجراءات اللازمة لصرف التعويض المناسب من شركة التأمين وإصلاح السيارات وأجراء التسويات على الحسابات المختصة.

- تم حساب نصيب السهم من أرباح الفترة الظاهر بقائمة الدخل بنحو ٤,٤٨ جنيه للسهم ولم يتم مراعاة طريقة حساب نصيب السهم من الإرباح الواردة بمعيار المحاسبة المصري رقم (٣٢) نصيب السهم .
- لم يتم الإفصاح عن إيرادات ونتائج أعمال كل قطاع حسب الأنشطة أو حسب التوزيع الجغرافي بالمخالفة لما ورد بمعيار المحاسبة المصري رقم (٣٠) - القوائم المالية الدورية -(فقرة ١٦أ- بند ز) .

يتعين الالتزام بما ورد بمعايير المحاسبة المصرية المشار إليها.

الاستنتاج المتحفظ:

وفى ضوء فحصنا المحدود و باستثناء ما جاء بالفقرات السابقة، لم ينم إلى علمنا ما يجعلنا نعتقد أن القوائم المالية الدورية المستقلة المرفقة لا تعبر بعدالة ووضوح في جميع جوانبها الهامة عن المركز المالي للشركة في ٣٠ سبتمبر ٢٠٢٢ وعن أدائها المالي وتدفقاتها النقدية عن الثلاثة أشهر المنتهية في ذلك التاريخ طبقاً لمعايير المحاسبة المصرية وفى ضوء القوانين واللوائح المصرية ذات العلاقة.

تحريراً في : ١٥/١٢/٢٠٢٢

وكيل الوزارة

نائب أول مدير الإدارة

(محاسب/ احمد فاروق عبد الحليم)

جمهورية مصر العربية
الجهاز المركزي للمحاسبات
ادارة مراقبة حسابات المطاحن والمضارب
١٩ ش الجمهورية – عابدين – القاهرة

تقرير

عن فحص محدود على القوائم المالية الدورية المجمعة

لشركة مطاحن مصر العليا في ٣٠ سبتمبر ٢٠٢٢

السادة أعضاء مجلس ادارة شركة مطاحن مصر العليا :

قمنا بأعمال الفحص المحدود للقوائم المالية الدورية المجمعة لشركة مطاحن مصر العليا (ش.م. م) خاضعة لأحكام القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ وتعديلاته بشأن شركات المساهمة وشركات التوصية بالأسهم و الشركات ذات المسئولية المحدودة وشركات الشخص الواحد ولائحته التنفيذية والمتمثلة في قائمة المركز المالي في ٣٠ سبتمبر ٢٠٢٢ وكذا قوائم الدخل والدخل الشامل والتغير في حقوق المساهمين والتدفقات النقدية المتعلقة بها عن الفترة المنتهية في ذات التاريخ وملخصاً للسياسات المحاسبية الهامة وغيرها من الإيضاحات.

الإدارة هي المسئولة عن إعداد القوائم المالية الدورية هذه والعرض العادل والواضح لها طبقاً لمعايير المحاسبة المصرية في ضوء القوانين واللوائح المصرية ذات العلاقة، وتنحصر مسئوليتنا في إبداء إستنتاج على القوائم الدورية في ضوء فحصنا المحدود لها.

نطاق الفحص المحدود

قمنا بفحصنا المحدود طبقاً لمعيار المراجعة المصري لمهام الفحص المحدود رقم (٢٤١٠) "الفحص المحدود للقوائم المالية الدورية للمنشأة والمؤدى بمعرفة مراقب حساباتها" ويشمل الفحص المحدود للقوائم المالية الدورية عمل إستفسارات بصورة أساسية من أشخاص مسئولين عن الأمور المالية والمحاسبية وتطبيق إجراءات تحليلية وغيرها من إجراءات الفحص المحدود ويقل الفحص المحدود جوهرياً في نطاقه عن عملية مراجعة تتم طبقاً لمعايير المراجعة المصرية ، وبالتالي لا يمكننا الحصول على تأكد بأننا سنصبح على دراية بجميع الأمور الهامة التي قد يتم إكتشافها في عملية مراجعة وعليه فنحن لا نبدى رأي مراجعة على هذه القوائم المالية.

أساس ابداء الاستنتاج المتحفظ :

- ظهر رصيد حسابات الأصول الثابتة في ٢٠٢٢/٩/٣٠ بنحو ٢٣٩,٦ مليون جنيه (بالصافي بعد خصم مجمع الإهلاك البالغ ٣٥٧,١ مليون جنيه) ، كما تم حساب الإهلاك وفقاً لذات المعدلات والقواعد المتبعة في السنوات السابقة وقد تضمنت بشركة مطاحن مصر العليا ما يلي :
- تم استبعاد نحو ٢,٢٧٨ مليون جنيه من حسابات الأصول الثابتة بالخطأ وصحته نحو ٢,٠٦٨مليون تمثل قيمة (مجمع إهلاك المبنى الادارى لقطاع سوهاج الكائن بشارع أسيوط سوهاج فى ٢٠٢١/٩/٣٠) المباع بجلسة المزاد العلنى بتاريخ ٢٠٢٢/٩/٦ بقيمة إجمالية بلغت نحو ١٢,١ مليون

جنيه ، وذلك بالمخالفة لما ورد بمعيار المحاسبة المصري رقم (٣٢) الخاص بالأصول الثابتة المحتفظ بها بغرض البيع فقرات (٦، ٧، ٨ ، ٤١) من حيث الاتى:-

- تم الموافقة على عرض المقر الادارى لقطاع سوهاج بقرار مجلس الإدارة رقم ٢٠٢١/٩/٦ بالجلسة المنعقدة فى ٢٠٢١/٩/٢٨ ، وتم الموافقة على طرح المزاد بتاريخ ٢٠٢٢/٦/٨.
- إصدار أمر إسناد بيع بتاريخ ٢٠٢٢/٩/١١ للمشترى الذى رسى عليه المزاد جلسة ٢٠٢٢/٩/٦ وذلك بعد سداد الدفعة المقدمة والبالغة نحو ٣,٠٢٥ مليون بنسبة ٢٥% من قيمة البيع والباقي ٧٥% على ثلاث اقساط بمبلغ ٣,٠٢٥ مليون تستحق فى (٢٠٢٢/٣/٥، ٢٠٢٣/٩/٥ ، ٢٠٢٤/٣/٥).
- تضمن امر الإسناد بعض الشروط فى حالة السداد الفوري للمبلغ الباقى ٧٥% بان يحصل المشترى على خصم بنسبة ٥% ،وكذلك عدم تسليم المقر للمشترى الا فى حالة سداد كامل قيمة البيع ، وفى حالة عدم الالتزام بالشروط او الرجوع فى البيع فان الشروط الجزائية الواردة بكراسة المزاد تسري على المشترى بدون إنذار او تنبيه.

يتعين إجراء التصويب اللازم وفقا لما ورد بمعيار المحاسبة المصرى المشار إليه واثر ذلك على الحسابات المختصة.

- لازال حتى تاريخه لم يتم حسم بعض الدعاوى المتعلقة ببعض أراضي الشركة منها ما يلى:

- لم يتم تحرير عقد بيع لمساحة ١٧٦,٥٣ متر من محافظة القاهرة تمثل جزء من مساحة أرض مستودع غمرة (زوائد تنظيم بالمستودع) رغم صدور حكم قضائي لصالح الشركة بجلسة ٢٠١٥/٥/١٢بتحرير عقد بيع لتلك المساحة بعد رفض محافظ القاهرة تحرير عقد لتلك المساحة في ٢٠١٠/٧/٥ ، وتم رفع دعوى رقم ٣٦٠٠ لسنة ٢٠١٠ ك. جنوب القاهرة ضد المحافظ بصفته وتم الحكم لصالح الشركة وتم الطعن علي الحكم من محافظة القاهرة برقم ٨٥/١٢٥٣٥ نقض القاهرة علي حكم الاستئناف رقم ١١١٠٨ لسنة ٣٢ ق.ع القاهرة وحكم بعدم قبول الطعن.
- ويتصل بما سبق مازالت الشركة لم تتمكن من مساحة ٣٢ متر من ضمن مساحة تلك الزوائد وضع يد ورثة / سليمان أحمد سليمان.

نكرر توصيتنا بمتابعة ما قامت به الشركة من إجراءات قانونية واتخاذ اللازم لتحرير عقد زوائد التنظيم والمسدد قيمتها وتسجيلها باسم الشركة، واتخاذ ما يلزم من إجراءات لتمكين الشركة من المساحة المعتدى عليها.

- الدعوي رقم ٢٠١٥/٥١ م . ك حكومة سوهاج المرفوعة من احمد خيري متداخل معه ميلاد نعيم توفيق بأنه يملك ١ س ١ ط بحوض أحمد باشا راشد بأرض المزلاوى وحكم فيها بالرفض وتم

الإستئناف برقم ٣٤٥ /٣٤٦ ل٩٥ وقضى فيها بالرفض والتأييد وتم الطعن بالنقض برقم ٢٨١٢/ ٣٢١٠ ل٩٢ ولم يحدد لها جلسة .

- صدر حكم لصالح الشركة في ٢٠١١/٢/٦ مزيلاً بالصيغة التنفيذية بشأن الدعوي رقم ١٤٠ لسنة ٢٠٠٨ م .ك. الأقصر والمقامة ضد الهيئة العامة للإصلاح الزراعي لإلزامها بتحرير عقد بيع مساحة قيراط واحد يمثل جزء من مساحة مطحن الاتحاد والمسددة قيمته بالكامل بنحو ٧٥ ألف جنيه في ٢٠٠٠/٤/٤ وتم تحرير عقد بيع لتلك المساحة من قبل الإصلاح الزراعي بالأقصر وتم إرساله الى قسم الفتوى والتشريع لمراجعته في ٢٠١٦/٢/٣ وتبين وجود أخطاء بالعقد وتم إعادة صياغته وعرضه على قسم الفتوى والتشريع في ٢٠١٧/١/١٠ وقد تم طلب استخراج كشف تحديد من مكتب المساحة وتم موافاتهم به ، وقد وجد به أخطاء وجاري إعادة المعاينة من قبل مكتب المساحة بالأقصر حسب إفادة الشركة ، ولم يتم تحرير العقد حتى تاريخه .

يتعين موافاتنا بما قامت به الشركة من إجراءات لتنفيذ الحكم الصادر لصالح الشركة وتحرير عقد البيع للمساحة المذكورة حفاظاً علي ممتلكات الشركة .

- الطعن رقم ٧٥/١٧١٦٢ نقض مدني مقام من الشركة ضد محمد صلاح محمد وآخرون بشأن الطعن على الحكم ٥٣٥ لسنة ٨ س . ع شمال القاهرة في ٢٠٠٩/٩/٢١ بعدم نفاذ عقد بيع العقار بعين شمس ولم تحدد له جلسه حتي تاريخه.

يتعين موافاتنا بالموقف القانوني لتلك القضية حيث مر علي الطعن علي الحكم أكثر من عشر سنوات.

- وجود بعض الدعاوي القضائية المرفوعة من الغير ضد الشركة بشأن استرداد أو إلغاء قرار نزع ملكية أراضي بعض المطاحن والتي تمثل مؤشر على اضمحلال تلك الأصول وفقا لمتطلبات معيار المحاسبة المصري رقم (٣١) فقرة رقم (١٢) كما يلي:-

- صدر حكم محكمة استئناف قنا في القضية رقم ٤٥٤ لسنة ٣٢ ق في ٢٠١٤/١/٢٨ برفض استئناف الشركة المقام ضد الوحدة المحلية لمركز ومدينة كوم أمبو وشركة - وادي كوم أمبو لاستصلاح الأراضي بشأن تسجيل ونقل ملكية أرض مجمع مطاحن كوم أمبو البالغ مساحته ٢٠٠٣٥م٢، والمسددة قيمتها بنحو ٥٦٣ ألف جنيه للوحدة المحلية المذكورة في أبريل ٢٠٠٦، كما أعطي الحكم الصادر الحق لشركة وادي كوم أمبو (بصفتها المالك لثبوت أوراق الملكية لديها) بإقامة دعوي ضد الشركة بشأن الأرض محل النزاع، الأمر الذي دعا الشركة إلي النقض في حكم الاستئناف المشار إليه برقم ٥٧٢١ لسنة ٨٤ ق والذي حكم فيه بجلسة ٢٠١٩/٦/١٦ بعدم قبول الطعن وأقامت شركة كوم أمبو دعوى رقم ١١٨ لسنة ٢٠١٥ بشأن المطالبة بتسليم ارض المطحن او سداد مبلغ

١٠٠مليون جنيه والريع المقدر عليها بمبلغ ٣٢ مليون جنيه مؤجلة وقد أقامت الشركة طعن رقم ١٣٠٧ لسنة ٣٨ ق أسوان ضد محافظ أسوان والدعوة رقم ٣٥ لسنة ٣٩ ق س ع أسوان ضد محافظ أسوان وشركة وأدى كوم أمبو وحكم فيها بجلسة ٢٠٢٢/٤/١٩بالرفض وتأييد الحكم المستأنف، وقد كونت الشركة مخصص مطالبات لمقابلة ذلك بنحو ١٦ مليون جنيه.

- صدر قرار محافظ البحر الأحمر رقم ٨٧ لسنة ٢٠٠٨ بفسخ عقد تخصيص أرض مستودع القصير المحرر في ١٩٩١/١/١١ بمساحة ١٠ آلاف م٢ لتقاعس الشركة في إنشاء المطحن المخصصة الأرض لأجله وبلغت تكلفة الأراضي والإنشاءات نحو ٣٧٥ ألف جنيه ، وأقامت الشركة طعناً رقم ٦٥٩٨ لسنة ١٦ق. إداري قنا للطعن على القرار المشار إليه وتم رفض الدعوى في ٢٠١٨/٤/٢٦، وطعنت الشركة على الحكم برقم ٧٢٦٥٦ لسنة ٦٤ إدارياً عليا وتم رفض الطعن بتاريخ ٢٠٢١/١٠/٢٠.
- صدر حكم بتاريخ ٢٠٢٢/٥/٢٦ فى الدعوى رقم ٢٨٢لسنة ٢٠٠٩م.ك قنا المقامة من أحمد الراوي عامر ضد الشركة ، بتثبيت ملكية المدعين لمساحة ١٨س ٩ ط بحوض الرياح ٢٥ القطعة ٧ بمجمع السلندرات بقنا وإلزام الشركة بمبلغ ٦,٨٢٥ مليون جنيه تعويض عن الاستيلاء على مساحة محل التداعي والبالغة نحو١٣س ١٢ ط ، ومبلغ ٣,٤٧١ مليون جنيه للخصوم المتداخلين هجوميا تعويض عن الاستيلاء عن المساحة محل التداعي بغير الطريق الذى رسمه القانون والبالغة مساحتها نحو٢٣س ٤ ط ، وتم عمل استئناف من الشركة برقم ٨٩١ لسنة ٤١ س عالى قنا محدد له جلسة ٢٠٢٢/١/١١ لإعادة الإعلان.

يتعين إجراء التسويات اللازمة بشأن الخسائر التي ستلحق بالشركة مع مراعاة متطلبات معايير المحاسبة المصرية في هذا الشأن.

- لازال لم يتم الانتهاء من تسجيل ونقل ملكية بعض الأراضي والعقارات المملوكة للشركة ومنها:-

- أرض صومعة قنا بمساحة ١٢س ١٢ ط ٨ ف لعدم حصول الشركة على قرار بتخصيص الأرض من محافظة قنا .
- أرض مطحن ناصر والمخبز الآلي بنجع حمادي بمساحة ١٠٩٠٠م٢ لوجود نزاع على الملكية بين كل من مجلس مدينة نجع حمادي ، والهيئة العامة للإصلاح الزراعي ومصلحة الأموال المستردة.
- أرض عمارة دار السلام بمحافظة القاهرة بمساحة ١٠٨م٢ والتي آلت إلى الشركة عام ١٩٩٩ من بعض العملاء المتعثرين في سداد مستحقات الشركة وقد تبين أنها أرض حكر وتم رفع دعوى رقم ١٠٨٠٩ لسنة ٢٠٠٧ ك شمال القاهرة لتسجلها وحكم فيها بجلسة ٢٠١٦/٦/٢٨ برفض الدعوى وتم

عمل استئناف رقم ٥٠١٨ لسنة ٢٠ س ع شمال القاهرة وحكم فيها بجلسة ٢٠١٧/٥/١٩ بالرفض وتأييد الحكم المستأنف.

- أراضي آلت للشركة من التأميم مثل مطاحن (طما – الجيار – الساحل بطهطا –عبد الآخر – النظامي و المنشاة – الاتحاد بالأقصر – إسنا – هو بنجع حمادي - فرشوط).
- أراضي منزوع ملكيتها و هي(شونة طهطا- مجمع أولاد نصير - شونة مطحن جرجا- مجمع مطاحن قنا).
- شقة بحدائق القبة وعدد (٢) شقة بالإسكندرية .

نكرر التوصية بمتابعة الإجراءات القانونية واتخاذ اللازم لتسجيل عقد بيع الأراضي وسرعة إنهاء الإجراءات اللازمة لتسجيل ونقل ملكية تلك الوحدات حفاظاً علي أصول وممتلكات الشركة.

بلغ رصيد حساب مشروعات تحت التنفيذ نحو ٦٧,٨ مليون جنيه وقد تضمنت شركة مطاحن مصر العليا ما يلي:

- نحو ٣٨٣,٦ الف جنيه قيمة اعمال خط حريق بنكر قوص بقطاع قنا تم الانتهاء منها واستلامها وبدء تشغيله بتاريخ ٢٠٢٢/٨/٢٤.
- نحو ١,٦٣٦ مليون جنيه قيمة مقر مكتب القاهرة الجديد الكائن بشارع زكي والذى تم استلامه واستغلاله في ٢٠٢٢/٨/٣١ .

يتعين تعلية الاصول بالمبالغ سالفة الذكر وما يترتب على ذلك من اثار .

- نحو ١,٢٥٨ مليون جنيه قيمة عدد ٢ مقطورة ٣ اكس غبور مصر تم استلامها بتاريخ ٢٠٢١/١١/٢٥ الا انه حتى تاريخه لم يتم ترخيصهم ودخولهم الخدمة خاصة في ظل الاحتياج الشديد لوسائل النقل.

يتعين موافاتنا بأسباب التأخير في انهاء اجراءات الترخيص مع ضرورة العمل على انهاء ترخيصهم وسرعة دخولهم الخدمة ومراعاة اثر ذلك على الحسابات المختصة.

- نحو ١٦,٤ مليون جنيه يمثل قيمة تخصيص قطعة أرض مساحة ٨ فدان لصالح الشركة بمنطقة المخازن بمدينة طيبة لإقامة صومعة معدنية لتخزين الغلال سعة ٣٠ ألف طن ومطحن قدرة ٣٠٠ طن/يوم لإنتاج دقيق تمويني وانشاء مبنى اداري لقطاع الاقصر ومخازن والمسددة بشيك منذ ٢٠١٧/٦/١٠ والذي تم استلامها من قبل الشركة بتاريخ ٢٠١٧/٦/١٤ طبقاً لمحضر الاستلام وقد حصلت الشركة على الموافقات اللازمة اخرها هيئة العمليات للقوات المسلحة بتاريخ ٢٠٢٠/٥/٣ بقيد الارتفاع تم اثباتها في كشوف الجرد في ٢٠٢٢/٩/٣٠.

يتعين اضافة قيمة تلك الارض على حسابات الاصول وموافاتنا بالخطوات التى قامت بها الشركة للبدء في تنفيذ المشروع المخصصة لأجله الارض.

- نحو ٣٠,٣١٠ ألف جنيه ما تم صرفه بشأن تخصيص مساحة ٩٨٩٤ م٢ تقريبا بناحية مدينة نقادة الجديدة للشركة من قبل السيد اللواء/ محافظ قنا وذلك لغرض إنشاء مستودع للدقيق بناحية نقادة بناء علي طلب الشركة وقد قام السيد/ المحافظ بمخاطبة المركز الوطني لتخصيص أراضي الدولة بتاريخ ٢٠١٧/٧/٩ بشأن تخصيص تلك المساحة وتم تشكيل اللجنة المشكلة بالقرار رقم ١٧٩٩ للجنة العليا لتثمين أراضي الدولة و قد انتهت اللجنة بأن سعر المتر بمبلغ ٩٠٠ جنيه و قد اعترضت الشركة على ذلك السعر بخطاب الى السيد اللواء محافظ قنا بكتابها في ٢٠٢٠/٣/٩ و حتى تاريخ انتهاء المراجعة لم يتم البت في اعتراض الشركة .
- نحو ١٨ الف جنيه تحت مسمى ارض مستودع رأس غارب تتعلق بزواقد مستودع راس غارب الا انه حتى تاريخ انتهاء المراجعة لم تصل الشركة الى اتفاق مع السيد/محافظ البحر الاحمر على سعر المتر .

يتعين متابعة الاجراءات والاتصال بالجهات المعنية في هذا الشأن لسرعة استلام تلك الأراضي .

- تم إثبات المخزون بالأرصدة الدفترية في ٢٠٢٢/٩/٣٠ بنحو ١١٥,٥ مليون جنيه فيما عدا مخزون الانتاج التام وتبين ما يلى :

أ- ما يخص شركة مطاحن مصر العليا :

- وجود بعض اصناف قطع الغيار الراكدة بالمخازن الرئيسية بأولاد نصير طبقا لحصر الشركة بخلاف باقي المواقع. بلغ ما امكن حصره منها نحو ٣٠٢ ألف جنيه .

يتعين إعادة دراسة المخزون الراكد على مستوي جميع فروع الشركة مع العمل على التصرف الاقتصادي في الأصناف الراكدة بالشركة.

- بلغت كمية الأقماح (محلية ، ومستوردة) ملك الهيئة العامة للسلع التموينية المخزنة بالصوامع المعدنية و الشون بقطاعات الشركة المختلفة حوالى ١٩٧ ألف طن قيمتها نحو ٩٧٨ مليون جنيه ، و كمية حوالى ٣٥٣٩ طن قمح ملك الشركة طرف شركة وادى الملوك للطحن والصناعات المكملة قيمتها نحو ٢٩,٥ مليون جنيه لم يتم جردهم وتم اثبات ارصدتهم دفتريا في ٢٠٢٢/٩/٣٠ .

يتعين إجراء التصفية الصفرية للصوامع و الشون للوقوف على صحة الأرصدة الدفترية للأقماح ملك الهيئة وملك الشركة وإجراء التسويات اللازمة في ضوء ما تسفر عنه التصفية من نتائج .

ب- ما يخص شركة وادى الملوك للطحن والصناعات الملحقة:

- ظهر رصيد حساب مخزون انتاج تام – خليط الزوائد بشركة وادى الملوك للطحن والصناعات الملحقة بنحو ١٠٨٢٨٣٢ جنيه بالخطأ وصحته ١٠٥٠٠٢٢ جنيه بفرق ٣٢٨١٠ جنيه .

يتعين اجراء التصويب اللازم .

- بلغت صافى ارصدة الهيئة العامة للسلع التموينية فى ٢٠٢٢/٩/٣٠ رصيد دائن بنحو ٢١٠ مليون جنيه لم نتحقق من صحة تلك الأرصدة والتى لم يتم المطابقة عليها مع الهيئة العامة للسلع التموينية

يتعين إجراء المطابقات اللازمة مع الهيئة المذكورة فى تاريخ المركز مع إجراء التسويات اللازمة فى ضوء ما اسفرت عنه المطابقة سالفة الذكر من نتائج.

بلغ رصيد حسابات العملاء وأوراق القبض في ٢٠٢٢/٩/٣٠ نحو ١٧٣,٢ مليون جنيه وقد تبين ما يلي :-

أ- ما يخص شركة مصر العليا:

- تضخم مديونية بعض عملاء الدقيق الفاخر استخراج ٧٢% والنخالة وعدم تحصيل مستحقات الشركة طرفهم ، وكذا اجور نقل الاقماح لحساب الشركة العامة للصوامع والتى بلغ ما امكن حصره منها نحو ٢٢,٦ مليون جنيه نتيجة عدم سداد كامل قيمة مسحوباتهم والمستحق عليهم .

يتعين العمل على تحصيل مديونيات الشركة طرف العملاء لما لذلك من اثر على السيولة واخذ الضمانات الكافية للحفاظ على حقوق الشركة.

- تضمنت أرصدة حسابات العملاء وأوراق القبض في ٢٠٢٢/٩/٣٠ نحو ١,٢ مليون جنيه مكون عنها مجمع اضمحلال بالكامل قيمة أرصدة مدينه متوقفة منذ عدة سنوات مرفوع بشأنها قضايا صدر بشأن بعضها احكام لم تنفذ وقد تم تسوية نحو ٤٣٧٥٠ جنيه قيمة المديونية المستحقة علي العميل/روزينا (عزت أبو العلا) فى ٢٠٢٠/٦/٣٠ باستخدام المخصص دون اعتمادها من السلطة المختصة.

يتعين الاتصال بالجهات المعنية نحو تنفيذ الأحكام الصادرة لصالح الشركة حتى لا تسقط بالتقادم وتحصيل المديونيات المستحقة للشركة وكذا اعتماد تسوية مديونية العميل عزت أبو العلا من السلطة المختصة.

- نحو ٢٢ ألف جنيه قيمة عمولات توزيع مستحقة لمستودع مناع باسوان لم يتم تسوية الرصيد المدين بقيمتها وتحميلها على حساب المصروفات .

يتعين أجراء التصويب اللازم .

ب- ما يخص شركة وادي الملوك للطحن والصناعات الملحقة.

- بلغت ارصدة العملاء وأوراق القبض في ٢٠٢٢/٩/٣٠ والبالغة نحو ٨٢,٢٨٢ مليون جنيه (بعد خصم مجمع الإضمحلال البالغ نحو ٢,٧٧٠مليون جنيه) بزيادة نحو ٧,١٩٥ مليون جنيه عن الرصيد فى ٢٠٢٢/٧/١ البالغ نحو ٧٥,٠٨٧ مليون جنيه بنسبة زيادة ٩,٦%وقد تبين من المراجعة الاتى :-
- بلغ مجمع اضمحلال حسابات العملاء في ٢٠٢٢/٩/٣٠ نحو ٢,٢٧٠ مليون جنيه هو نفسه رصيد ٢٠٢٢/٦/٣٠ معلى بصورة اجمالية دون وجود دراسة تحليلية بمعرفة إدارة الشركة لهذا المجمع في ضوء الالتزامات المحتملة.

يتعين بحث ودراسة قيمة المجمع ، والإفصاح بالإيضاحات المتممة للقوائم المالية بناء علي دراسة تحليلية لاضمحلال المدينين .

- بلغت مديونية مندوبي البيع -المعينين بالشركة – بحسابات العملاء وأوراق القبض نحو ٥٢,٠٩٦ مليون جنيه بنسبة ٧٣,٣٨ % من راس المال المصدر والمدفوع للشركة ، وبزيادة نحو ٧٢٤ الف جنيه عن قيمة المديونيه المستحقة فى ٢٠٢٢/٧/١ والبالغة نحو ٥١,٣٧٢مليون جنيه والتي وصلت الى (المندوب خالد عفيفي نحو ١٧,٢٢١مليون جنيه، احمد على نحو ١٠,٤٨٨مليون جنيه).

يتعين بحث ما سبق والعمل على تحصيل مستحقات الشركة طرف المندوبين ودراسة اسباب تضخم وزيادة مديونية بعض مندوبى البيع وذلك لتوفير السيولة بالشركة والحفاظ على اموال الشركة.

- بلغت مبيعات الانتاج التام خلال الفترة من ٢٠٢٢/٧/١ حتى ٢٠٢٢/٩/٣٠ نحو ١٣٠ مليون جنيه بزيادة نحو ٢٨,٢٧٧ مليون جنيه عن الفترة المثيلة فى العام السابق والبالغة نحو ١٠١,٧٣٣ مليون جنيه وقد تبين الاتى :-
  - تضمنت مبيعات الانتاج التام نحو ٥٢,٦٥ مليون جنيه قيمة مسحوبات مندوبى البيع بنسبة نحو ٤٠,٥% .
  - انخفاض معدل دوران المديونية المستحقة طرف بعض مندوبى البيع مقارنة بقيمة المسحوبات خلال الفترة الامر والذى تراوحت بين ٠,٦ مرة فى ادنها (المندوب/محمد جمال) و ٥ مرة فى اعلاها (المندوب/سامح سلامة) الامر الذى يشير الى عدم قدرة الشركة على تحصيل بعض المديونيات

يتعين بحث ما سبق مع ضرورة العمل على تحصيل المديونية المستحقة طرف مندوبى البيع لما لذلك من اثر على السيولة والحفاظ على اموال الشركة.

- عدم وجود سياسة فعالة من ادارة الشركة قادرة على تحصيل المديونية المستحقة طرف بعض مندوبى البيع فى ضوء ما تلاحظ من تزايدها بشكل واضح نتيجة عدم تناسب المسدد مع قيمة المسحوبات.
- اعتماد الشركة على مندوبى البيع فى التسويق والتحصيل من بعض العملاء وعدم وجود بيانات تحليلية خاصة ببعض عملاء مندوبي البيع يمكن من خلالها متابعة فترات الائتمان الممنوحة للعملاء الأمر الذي يضعف الرقابة علي نظام البيع بالشركة.

يتعين العمل اعادة النظر فى نظام البيع والتعامل مع المندوبين وسياسية الشركة الائتمانية فى ظل زيادة مديونياتهم حفاظاً على أموال الشركة ومتابعة فترات الائتمان الممنوحة للعملاء .

- تجاوز مديونية بعض مندوبي البيع (خالد عفيفى ، حسام مهدى) لمبلغ التأمين المحدد كسقف ائتماني للرصيد في بعض الفترات ، كما ان شروط التامين ان التعويض يكون بنسبة ٧٥% من قيمة وثيقة التأمين.

يتعين بحث ما سبق وإعادة النظر في سياسة الشركة الائتمانية والتأمينية في ظل عدم اعتراف شركات التأمين بالتعويضات.

- تضمنت حسابات العملاء نحو ١٠,٤٤٧ مليون جنيه قيمة مديونية مستحقة طرف مندوبى البيع تبين انخفاض مسحوبات بعضهم وتوقف البعض الاخر عن تسويق وبيع منتجات الشركة منذ عام ٢٠١٨ ، دون سداد المديونيات المستحقة طرفهم للشركة وبيانها كما يلى :-

- نحو ٥,٥٥٢ مليون جنيه مستحقة طرف المندوب الحسن عبود الذى توقف عن سداد وتسويق منتجات الشركة منذ اكتوبر ٢٠١٨ وصدر ضده احكام بالجنح التالية:-
  - جنحة رقم ٦٧٥١ لسنة ٢٠١٩ جنح الهرم (شيك بمبلغ ٩٥٠ الف جنيه) غيابي ثلاث سنوات.
  - جنحة رقم ٦٥٧٢ لسنة ٢٠١٩ الهرم (شيك بمبلغ ١٩٣ الف جنيه) غيابي سنتين.
  - جنحة رقم ٤٣٨٧ لسنة ٢٠١٩ الهرم (تبديد) غيابي ثلاث سنوات.

وبالرغم من صدور هذه الاحكام القضائية الا ان الشركة حتى تاريخه لم تتمكن من الحصول على التعويض من شركات التأمين ، وقامت الشركة برفع الدعوى رقم ١٢٩ لسنة ٢٠١٩محكمة شمال الجيزة ضد شركة المهندس للتأمين وحكم فيها بتاريخ ٢٠٢٢/٦/٢٩ برفض الدعوى، وتم عمل

استئناف برقم ٤١٣ لسنة ١٣٩ ق الدائرة (١) شمال الجيزة مؤجلة لجلسة ٢٠٢٢/١١/٨ لتقديم المذكرات.

- نحو ٣,٢٧٤ مليون جنيه مستحقة طرف المندوب مصطفى عبود الذى توقف عن بيع وتسويق منتجات الشركة منذ سبتمبر ٢٠١٨، وبتاريخ ٢٠١٩/٥/٢٧ صدر قرار مجلس الادارة بالموافقة على اتخاذ الاجراءات القانونية ضده وتم تقديم بلاغ الى النيابة العامة بالقضية رقم ٤٤٧٥ لسنة ٢٠١٩ م اداري قسم ثاني اكتوبر والقضية قيد التحقيق .
- نحو ١,٦٢١ مليون جنيه طرف المندوب اسماعيل مصطفى تبين انخفاض المسحوبات وعدم تناسب المسدد مع قيمة المديونية المستحقة ، وقد أوصت لجنة التسويق الفرعية بتاريخ ٢٠١٩/٧/٤ بعدم اتخاذ الاجراءات القانونية ضد المندوب والتعامل معه بمعدل ١٠ طن وتجدد بذات الكمية بعد سداد قيمتها، وقد وافق مجلس الادارة بالقرار رقم ٢٠١٩/٧/١٥ بجلسته المنعقدة بتاريخ ٢٠١٩/٩/٢٤ على ذلك.

يتعين بحث ودراسة موقف المديونية المستحقة طرف مندوبي البيع مع متابعة الاجراءات القانونية لتحصيل المديونيات المستحقة للشركة وتنفيذ الاحكام الصادرة لصالحها والاتصال بشركة التامين للحصول على التعويض المناسب مع موافاتنا بما تسفر عنه نتائج التحقيق مع المندوب مصطفى عبود.

- تضخم أرصدة بعض عملاء الادارة (تسويق الارز ، شركة الشروق التجارية ، الشركة المصرية السودانية للتنمية ، شركة امان للخدمات التجارية) في ٢٠٢٢/٩/٣٠ نتيجة عدم سداد كامل قيمة المديونية ، وعدم الالتزام بشروط السداد ، الامر الذى يؤثر على السيولة النقدية والتى بلغ ما امكن حصره منها نحو ١٨,٨٨٢ مليون جنيه .

ويتصل بذلك توقف بعض هؤلاء العملاء عن سحب منتجات من الشركة دون تحصيل المديونية المستحقة طرفهم ومنهم:-

- السيد نجدى منذ ابريل ٢٠٢١ وقامت الشركة باقامة جنحة ضدة برقم ٨٦٩٧ لسنة ٢٠٢٢ جنح ديرب نجم (شيك بمبلغ ٣٦٠٠٠ جنيه) والتى حكم فيها بتاريخ ٢٠٢٢/٦/١٩ غيابى بالحبس سنتين وكفالة ٣٠٠٠ جنيه.
- احمد بيومى منذ يونية ٢٠٢١ ولم يتم اتخاذ اى اجراءات قانونية ضده وقد عرض تسوية المديونية مقابل تقديمه قطعة ارض بمساحة اربعون فدان زراعى بطريق مصر اسيوط الغربى ، وقد صدر قرر مجلس الادارة رقم ٢٠٢٢/٧/٩ بتاريخ ٢٠٢٢/٧/٢٧ بالموافقة على شراء الارض بمبلغ ٨٠٠ الف

جنيه وتخفيض المديونية بذات القيمة فى حالة قبول العميل وحتى تاريخه لم يتم الانتهاء من الوصول الى اتفاق او تسوية للمديونية مع العميل.

- شركة الشروق التجارية (احمد مصطفى عبد السلام) توقف عن السحب خلال شهر يونية٢٠٢٢ دون سداد المديونية المستحقة وتم اتخاذ بعض الاجراءات القانونية ومنها .
  - الجنحة رقم ٦٧٢٨ لسنة ٢٠٢٢ م قسم اول اكتوبر (شيك بمبلغ ٥٨٦٠٠٠ جنيه حق ٢٠٢٢/٣/٢٥ (بنك قطر الوطنى) وتم رفض الشيك بالبنك بتاريخ ٢٠٢٢/٧/٥ لعدم كفاية الرصيد) حكم فيها بجلسة ٢٠٢٢/٩/١٠ بالحبس ٣سنوات وكفالة ٥٠٠٠ جنيه.
  - الجنحة رقم ٨٤٦٨ لسنة ٢٠٢٢ قسم اول اكتوبر (شيك بدون رصيد) حكم فيها بجلسة ٢٠٢٢/١٠/١ بالحبس ٣ سنوات وكفالة ٥٠٠٠ جنيه.

يتعين العمل على تحصيل مستحقات الشركة طرف العملاء ووضع شروط للسداد والالتزام بها ، وأخذ الضمانات الكافية للحفاظ على أموال الشركة ، لما لذلك من أثر على السيولة وقدرة الشركة على الوفاء بالتزاماتها.

- تضمنت عملاء الادارة نحو ١,٥٤٠ مليون جنيه مديونية مستحقة طرف بعض عملاء الادارة الذين توقفوا عن تسويق منتجات الشركة مرفوع بشأنهم دعاوى قضائية صدر بها احكام ولم تنفذ .

يتعين متابعة تحصيل هذه المديونيات مع الاتصال بالجهات المعنية لتنفيذ الاحكام الصادرة لما لذلك من اثر على توافر السيولة النقدية وحفاظا على أموال الشركة ، مع ضرورة تحديد مدي كفاية الضمانات المقدمة من العملاء لتلافي ذلك مستقبلاً ووضع الدراسة اللازمة بشأن اضمحلال ارصدة العملاء.

- بلغت اوارق القبض فى ٢٠٢٢/٩/٣٠ نحو ٤٢,٤١١ مليون جنيه منها نحو ٢٧,٦٧٩ مليون جنيه تخص مندوبى البيع بنسبة ٦٥,٣% وتبين من المراجعة الاتى :-
  - نحو ١٠,٥١٦ مليون جنيه قيمة بعض الشيكات المقدمة للشركة (ضمان) من بعض العملاء (شركه الشروق التجاريه)وبعض مندوبى البيع (احمد على ، خالد عفيفى) استحق اجلها قبل تاريخ المركز المالى ولم تقدم للبنك وبلغ الغير مسدد منها نحو ١,٣٥١ الف جنيه بعد تاريخ المركز المالى، يرجع تاريخ استحقاق بعضها الى ٢٠٢٢/٦/٢٥ .
  - تأخر بعض مندوبي البيع وبعض العملاء في سداد قيمة اوراق القبض المستحقة بالرغم من استحقاق اجلها وتم جدولتها للسداد النقدى وبلغت قيمة الاوراق غير المسددة حتى تاريخه نحو ١٣,٧٢٣مليون جنيه بعد سداد نحو ٢,٩٢١مليون جنيه منها بعد تاريخ المركز المالى .

يتعين أعادة النظر فى السياسة التسويقية للشركة والسياسة الائتمانية للبيع وبحث أسباب عدم تحصيل قيمة اوراق القبض في تواريخ استحقاقها وأثر ذلك علي السيولة النقدية بالشركة وموافاتنا باسباب عدم تقديم تلك الشيكات للبنك.

بلغ رصيد حساب ايرادات مستحقة التحصيل نحو ٤٤,٨ مليون جنيه وقد تضمنت شركة مطاحن مصر العليا ما يلي :

- نحو ٩٩٨ الف جنيه قيمة الإيجارات المتأخرة طرف مستأجري المحلات التجارية والشقق السكنية بالمول التجاري بالغردقة عن فترات تراوحت بين ثلاث أشهر و أربع سنوات، ومقام بشأن بعضها دعاوى قضائية صدر بها أحكام لصالح الشركة ولم تنفذ والبعض الأخر ترك العين .
- نحو ٤٠٦ ألف جنيه قيمة مديونية طرف عنتر عطيفى السيد مكون عنها مجمع اضمحلال بالكامل والناتجة عن إعادة جدولة القيمة الايجارية المستحقة عن تأجير قطعة ارض فضاء بجوار مطحن الاتحاد بالأقصر وذلك بعد المفاوضات التي تمت مع أدارة الشركة فى٢٠٢٠/٢/٤ و التي انتهت إلى إنهاء العلاقة التعاقدية مع إدارة الشركة بتاريخ ٢٠٢٠/٧/٥ وتسوية التأمين وتقسيط المديونية الى تسعة أقساط متساوية تنتهي فى٢٠٢٠/١٢/١ وحصول الشركة على شيكات بنكية بقيمة القسط وتبين عدم الالتزام بالسداد للأقساط المستحقة ، وقامت الشركة برفع جنح ضده حكم فيها بالحبس ، و قد صدر حكم لصالح الشركة بتاريخ ٢٠٢٠/٧/٢٧ فى الدعوى رقم ٦٥٨ لسنة ٢٠١٩ مدنى كلى اهلى المقامة ضده بفسخ العقد وإخلاء العين و إلزامه بسداد مبلغ ١,٢٥٤ مليون جنيه وحتى تاريخه لم يتم تنفيذ الأحكام الصادرة لصالح الشركة.
- نحو ٤٢ ألف جنيه قيمة متأخرات طرف بعض مستأجري الوحدات الإدارية والسكنية ببرج طهطا .

يتعين العمل على تحصيل مستحقات الشركة طرف مستأجري المحلات التجارية والشقق السكنية بالمول والاتصال بالجهات المختصة لتنفيذ الأحكام الصادرة لصالح الشركة مع مراعاة اخذ الضمانات الكافية عند التأجير للحفاظ على حقوق الشركة.

بلغ رصيد حساب الأرصدة المدينة المتنوعة نحو٤٥,٩ مليون جنيه ما يخص شركة شركة مطاحن مصر العليا منها ما يلي :

- نحو ٤,٣١١ مليون جنيه باسم /خالد صفوت عبد الحميد ، و محمد عبد المحسن الضوى أمناء مستودع بالشركة بمطقة جرجا ، تمثل قيمة الباقى من الغرامة الموقعة عليهم من الهيئة العامة للسلع التموينية نتيجة استيلائهم على كميات من الدقيق المخصص لصالح مخابز جرجا البلدية وذلك وفقا لما ظهر بالمطابقة التى تمت مع الهيئة العامة للسلع التموينية فى

٢٠٢٢/٦/٢٩ عن الفترة من ٢٠٢١/٧/١ وحتى ٢٠٢١/١٢/٣١ وتحفظت الشركة بالمطابقة باحقيتها فى رد مبلغ الغرامة لعدم مسئوليتها عن هذه الغرامة .

يتعين موافاتنا بجميع الاجراءات القانونية التى اتخذت حيال ما سبق وكذا كيفية استيداء تلك المبالغ من المذكورين واتخاذ كافة السبل الرقابية لمنع تكرار ذلك .

- نحو ٦٦٢,٧ ألف جنيه مديونية مستحقة طرف احمد محمد احمد قيمة التصرف فى كمية من الاقماح حوالى ١١٨,١٥طن يوم ٢٠١٩/٧/٢٣) والواردة بها المطالبة من مديرية التموين والتجارة الداخلية بتاريخ ٢٠٢٠/٨/٧ (تم خصمها بالمطابقة مع الهيئة العامة للسلع التموينية بتاريخ ٢٠٢٠/٩/٣) ومقامة ضدة الجناية رقم ١٣٩٧٥ لسنة ٢٠١٩ جنايات سوهاج بتهمة الاختلاس والاستيلاء على المال العام ومكون عنها مجمع اضمحلال بنحو ٦٥٧ الف جنيه وحكم فيها بالبراءة ورفض الدعوى المدنية بجلسة ٢٠٢٢/١/١٧.
- نحو ٧٦٠ ألف جنيه أرصدة متوقفة مرفوع بشأنها قضايا لم تحسم بعد .

يتعين متابعة الإجراءات القانونية التي تكفل تحصيل تلك المديونيات، مع العمل على تسوية وخصم عجز الوقود أولاً بأول تفاديا لتراكم قيمة العجوزات على السائقين حفاظاً على أموال الشركة .

- ظهر حساب حقوق الأقلية فى ٢٠٢٢/٩/٣٠ بنحو ٤٩,٨ مليون جنيه دون ان تتضمن نصيبهم فى ربح شركة وادى الملوك خلال الفترة وربح العام المالى ٢٠٢٢/٢٠٢١ حيث تم ادراجها بالكامل ضمن بند أرباح الفترة للشركة الأم ، وذلك بالمخالفة لما يقضى به معيار المحاسبة المصرى رقم (٤٢) بشأن القوائم المالية المجمعة ، فقرة رقم (٢٢) والفقرة رقم "ب ٩٤ " من ملحق المعيار ، كما لم يتم استبعاد المعاملات المتبادلة بين الشركتين بالمخالفة للفقرة رقم(٢١) ، والفقرة رقم "ب (٨٦) ،(أ) ، (ب) من ملحق المعيار.

يتعين الإلتزام بما تقضى به معايير المحاسبة المصرية فى هذا الشأن.

- بلغ رصيد المخصصات نحو ٥٤,٤ مليون جنيه تبين بشأنها ما يلي :-

أ- ما يخص شركة مطاحن مصر العليا.

- بلغ رصيد مخصص الضرائب المتنازع عليها فى ٢٠٢٢/٩/٣٠ نحو ٣٤,٤ مليون جنيه لمقابلة فروق ضريبية بلغ ما أمكن حصره منها بنحو ٢١٧,١مليون جنيه لذا نرى عدم كفايته ومن تلك الفروق ما يلى:
  - نحو ٢٠٩,١ مليون جنيه تمثل فروق فحص تخص ضريبة الدخل عن الاعوام من ٢٠١٢/٢٠١٣ حتى ٢٠٢٠/٢٠٢١ جارى فحصهم بمعرفة اللجان الداخلية و المتخصصة، ولجان الطعن، والتى لم تحسم بعد .

- نحو ١٣,٦ مليون جنيه قيمة مطالبات ضريبة كسب العمل عن الأعوام من ٢٠٠٥ وحتى ٢٠١٩ منها نحو ٨,٠١ مليون جنيه مقابل تأخير.
- لم يتم فحص ضريبة القيمة المضافة عن عامى ٢٠١٩/٢٠٢٠ ، و ٢٠٢٠/٢٠٢١

يتعين اعادة دراسة المخصص و تدعيمه فى ضوء ما سبق الاشارة اليه.

ب- ما يخص شركة وادي الملوك للطحن والصناعات المكملة.

- بلغ رصيد المخصصات فى ٢٠٢٢/٩/٣٠ نحو ٣ مليون جنيه دون تغيير عما كان عليه فى ٢٠٢٢/٦/٣٠ ودون اجراء دراسة فى تاريخ المركز المالى والذى نرى عدم كفايته خاصة فى ظل وجود نزاعات ضريبية (ضرائب دخل) نحو ١١٢,٨ مليون جنيه.

يتعين إعادة دراسة المخصص فى ضوء ما سبق الإشارة إليه لمقابلة التزامات الشركة فى ضوء المطالبات الواردة من مصلحة الضرائب و ما قد تسفر عنه لجان الطعن.

بلغ رصيد حساب الموردين نحو ٣١٣,٧ مليون جنيه " دائن "ونحو ٤٨,٢ مليون جنيه "مدين" وتبين بشأنها ما يلى :-

أ- ما يخص شركة مطاحن مصر العليا.

- قيمة أرصدة مدينة بحساب الموردين بلغت قيمتها نحو ٧٩ ألف جنيه رغم القيام بتوريد مشمول أوامر التوريد - ولم تقم الشركة بتسويتها حتى تاريخ المركز المالي والجدول التالى يبين ذلك.

الاسم	المبلغ (بالجنيه)	البيان
شركة بيكو للخدمات الصناعية	٣٨٨٦٥	تم التوريد بإذن إضافة رقم ٩٢٤٧ بتاريخ ٢٠٢٢/٨/٢٨.
شركة مصر للالمنيوم	٣٩٨٠٠	تم التوريد بإذن إضافة رقم ٢٩٢٤٥ بتاريخ ٢٠٢٢/٩/٢٦.
الاجمالى	٧٨٦٦٥	

يتعين إجراء التسويات اللازمة على الحسابات المختصة .

- بلغت مديونية شركة وادي الملوك للطحن والصناعات الملحقة فى ٢٠٢٢/٩/٣٠ بحسابات الشركة نحو ٢١,٨٤١ مليون (بحساب الموردين مدين) قيمة للمستحقة للشركة عن إيرادات بيع النخالة الخشنة ٧٢%.

يتعين العمل على تحصيل مستحقات الشركة لما لذلك من اثر على السيولة وحفاظا على أموالها.

ب-ما يخص شركة وادي الملوك للطحن والصناعات المكملة.

- مازالت حسابات الموردين المدينة بشركة وادى الملوك للطحن والصناعات المكملة تتضمن نحو ٤٨٢,٣ الف جنيه (تكنو سيرفيس ، تكنو جروب ، الشامى للتجارة والتوريدات) تمثل قيمة ما قامت الشركة بسدادها لهم تحت حساب التوريدات يرجع تاريخ اغلبها الى ديسمبر ٢٠٢١ الا انه حتى تاريخه لم يقوموا بالتوريد .

يتعين موافاتنا بأسباب عدم التوريد حتى تاريخه .

- تضمنت حسابات الموردين المدينة نحو١٥٠,٦ الف جنيه (شركة الامين للتجارة والتوريدات ، شركة الامين للتجارة والتوريدات ، شركة هارد ستيل)تمثل قيمة المسدد لهم خلال الفترة مقابل بعض التوريدات وبالمراجعة تبين لنا قيامهم بالتوريد ولم يتم تسوية حسابتهم .

يتعين اجراء التصويب اللازم

- بلغ رصيد حسابات دائنة مصالح والهيئات نحو ٨٩,٦ مليون جنيه وقد تضمنت نحو١٠,٢٣٢مليون جنيه بشركة مطاحن مصر العليا يمثل قيمة المعلى لحساب مصلحة الضرائب عن الضرائب العقارية المستحقة على وحدات وأراضى الشركة منذ بداية تطبيق (قانون رقم ١٠٣ لسنة ٢٠١٣ تعديل قانون الضريبة على العقارات المبنية وقرار وزير المالية رقم ٣٧٨ لسنة ٢٠١٣ بتعديل اللائحة التنفيذية لقانون الضريبة على العقارات المبنية) بالرغم من صدور أحكام لصالح الشركة الدعاوى أرقام (٧٧١ لسنة ٦ ق أدارى ، ٤٥٢٣ ل٦ ق، ١٢٤٥ ل ٥ ق، ٤٥٢٤ ل ٦) لوحدات مطحن (مجمع أولاد نصير ، البلينا ، شونة طهطا (١) ، ٢ ب قطاع سوهاج) بتخفيض الربط السنوي لتلك الوحدات ويتصل بذلك:-
  - بالرغم من صدور الصيغة التنفيذية للإحكام التي لم يتم الطعن عليها والذي خلص إلى براءة ذمة الشركة فيما زاد عن الربط الصادر بعد قرار التعديل إلا انه حتى تاريخه لم يتم تسوية وتنفيذ ما ورد بالإحكام الصادرة لصالح الشركة.
  - عدم ورود اى مطالبات للشركة من مصلحة الضريبة العقارية فيما يخص الوحدات التى صدر بها احكم لصالح الشركة.

يتعين بحث ما سبق والاتصال بالجهات المختصة لتنفيذ ما ورد بالإحكام و إجراء التسويات اللازمة فى ضوء ذلك على الحسابات ذات الصلة .

بلغ رصيد حساب الأرصدة الدائنة الأخرى نحو ٣١,٨ مليون جنيه وقد تضمنت بشركة مطاحن مصر العليا ما يلى :

- نحو ٣,٠٢٥ مليون جنيه باسم / نور الدين محمود السيد ادرجت بالحساب بالخطأ حيث انه تمثل قيمة دفعة مقدمة لشراء مقر قطاع سوهاج القديم وصحته حساب / مدينو بيع اصول .

يتعين اجراء التصويب اللازم .

- نحو ٣,٣٦٥مليون جنيه تمثل قيمة مبالغ و عمولات محصلة لصالح بعض الجهات .

يتعين بحث ما سبق وحصر المبالغ المماثلة، واتخاذ ما يلزم لتسوية وسداد تلك المبالغ في ضوء ما تسفر عنه الدراسة وطبقاً للأصول المحاسبية المتعارف عليها .

- تضمن حساب /الشركة القابضة للصناعات الغذائية نحو ٨١,٥ الف جنيه قيمة ما تم تعليته لحساب صندوق موازنة الأسعار خلال الفترة من ٢٠٢٢/٧/١ حتى ٢٠٢٢/٩/٣٠ كما لم يتم اجراء مطابقات على الحساب على أرصدة ٢٠٢١/٦/٣٠.

يتعين ضرورة اجراء المطابقة على الرصيد مع الشركة واجراء ما يلزم من تسويات .

- نحو ٦٩ ألف جنيه قيمة ضرائب عقارية ، واستهلاك كهرباء وايجارات محصلة من شركات المحمول عن تأجير بعض الاسطح بوحدات الشركة المختلفة .

يتعين بحث هذا المبلغ وإجراء التسويات اللازمة على الحسابات المختصة.

- نحو ١١,٧ ألف جنيه عبارة عن مبالغ مضافة بكشوف الحساب الواردة من البنوك يرجع بعضها الى عام ٢٠٠٧ ولا تخص الشركة .

يتعين بحث ودراسة تلك المبالغ وإجراء التسويات اللازمة والإفادة.

- نحو ٧٧٣,٧ ألف جنيه يمثل العديد من الشيكات التي أصدرتها الشركة ولم يقم المستفيدون بصرفها من البنك يرجع بعضها إلى عام ٢٠٠٧ وقامت الشركة بتسويتها على حساب الأرصدة الدائنة.

يتعين قيد هذه المبالغ بالحسابات الشخصية المختصة، وإعمال أحكام المادة رقم (١٤٧) من قانون الضريبة علي الدخل رقم (٩١) لسنة ٢٠٠٥.

- بلغ صافي الربح المحقق خلال الفترة نحو ٣٥,٧ مليون جنيه " بعد خصم الضريبة " بزيادة نحو ٧,٣ مليون جنيه عن الفترة المماثلة من العام السابق البالغة ٢٨,٤ مليون جنيه بنسبة زيادة بلغت نحو ٢٥,٧% وقد تبين الاتي :
  - ساهمت الإيرادات العرضية (الناتجة عن غير أنشطة الشركة الرئيسية) بنحو ١٤ مليون جنيه وبنسبة ٣٠,٣% من الربح المحقق قبل الضريبة والبالغ ٤٦,١ مليون جنيه.
  - أ- ما يخص شركة مطاحن مصر العليا :
  - أسفرت نتائج اعمال نشاط الخبز خلال الفترة عن خسارة نحو ١,٤ مليون جنيه.

يتعين بحث ما سبق واتخاذ الإجراءات اللازمة لتعظيم نتائج أعمال الشركة من أنشطتها الرئيسية .

ب- ما يخص شركة وادى الملوك للطحن والصناعات الملحقة :

- انخفاض كمية القمح المطحونة البالغة ٢٥٢٨١ طن بنقص قدره ٥٦٥٦,٥ طن عن الطاقة الانتاجية المتاحة البالغة ٣٠٩٣٧,٥ طن وبنسبة استغلال ٨١,٧% .
- اسفر نشاط التشغيل للغير عن خسارة بلغت ٥٤٩ الف جنيه .

يتعين بحث ما سبق واتخاذ الإجراءات اللازمة لتعظيم نتائج اعمال الشركة من انشطتها الرئيسية.

- تلاحظ القيام بإعداد بعض القيود خارج نظام الحسابات والمجموعة الدفترية المعمول بها بحسابات الشركة ومنها ما تضمنته مصروفات الفترة بشركة مطاحن مصر العليا مبالغ تقديريه بنحو ٣٠,٨٢٧ مليون جنيه قيمة (أجور نقدية ومزايا عينه ومصرفات صيانة وبريد وكهرباء ومياه وضرائب عقارية) .

يتعين ضرورة إدراج كافه الاعمال المحاسبية والمالية ضمن الحسابات المالية الموحدة للشركة ومراعاة الضبط الداخلى للنظام المحاسبي .

- تضمن حساب تعويضات وغرامات (مدين) بشركة مطاحن مصر العليا نحو ٥٣٢ الف جنيه قيمة غرامات طرق وزيادة أوزان عن النقليات المنفذة بمعرفة سيارات الشركة بحمولات زائدة عن الحمولات القانونية المثبتة برخصة تسيير المركبات وذلك بالمخالفة لقانون المرور الأمر الذي يقلل من كفاءة تلك المركبات ويؤثر أيضاً علي كفاءة الطرق ويزيد من معدلات الحوادث وتحمل الشركة تلك الغرامات.

يتعين الالتزام بأحكام قانون المرور منعاً لتوقيع تلك الغرامات وحفاظاً علي كفاءة سيارات الشركة وكذا شبكة الطرق وتقليل الحوادث واتخاذ الإجراءات اللازمة للعمل علي الحد من تلك الغرامات تعظيماً للإيرادات.

- لم يتم تعلية إيرادات الفترة بشركة مطاحن مصر العليا بنحو ٥١٧ ألف جنيه قيمة بعض الإيرادات المستحقة (الغير مسددة) عن إيجار بعض الوحدات بالمول التجاري ، وأبراج طهطا ....الخ وذلك بالمخالفة لمعيار المحاسبة المصري رقم (١) عرض القوائم المالية فقرات (٢٧، ٢٨) بشأن استخدام أساس الاستحقاق .

يتعين متابعة الإجراءات التي تكفل تحصيل الإيجارات المتأخرة، والالتزام بمعايير المحاسبة المصرية وتنفيذ بنود التعاقد والحصول علي الضمانات الكافية التي تحفظ حقوق الشركة .

- تعرضت بعض سيارات شركة مطاحن مصر العليا لحوادث ، ولم تقم الشركة بموافاة شركة التأمين بالمستندات اللازمة للحصول على التعويض المناسب حيث بلغت قيمة مقايسات اصلاحها ٢٧٧ ألف جنيه

يتعين سرعة إنهاء الإجراءات اللازمة لصرف التعويض المناسب من شركة التأمين وإصلاح السيارات وأجراء التسويات على الحسابات المختصة.

- بلغت الضريبة على الدخل نحو ١٠,٤ مليون جنيه تم حسابها تقديرياً علي أساس صافي الربح المحاسبي في ٢٠٢٢/٩/٣٠ دون إعداد اقرار ضريبي لأغراض المركز المالي ، كما لم يتم حساب الضريبة المؤجلة وذلك بالمخالفة لمعيار المحاسبة المصري رقم (٢٤) والخاص بضرائب الدخل - فقرات (١٥ ، ١٦).

يتعين مراعاة أحكام قانون ضرائب الدخل ومعايير المحاسبة المصرية في هذا الشأن وإجراء التسويات اللازمة حتى تظهر القوائم المالية على حقيقتها.

- لم يتم حساب نصيب السهم من أرباح الفترة بقائمة الدخل بالمخالفة لمعيار المحاسبة المصري رقم (٢٢) نصيب السهم في الارباح.

يتعين الالتزام بالمعيار سالف الذكر .

- لم يتم الإفصاح عن إيرادات ونتائج أعمال كل قطاع حسب الأنشطة أو حسب التوزيع الجغرافي بشركة مطاحن مصر العليا بالمخالفة لما ورد بمعيار المحاسبة المصري رقم (٣٠) - القوائم المالية الدورية -(فقرة ١٦أ- بند ز) .

يتعين الالتزام بما ورد بمعايير المحاسبة المصرية المشار إليها.

<u>الإستنتاج المتحفظ:</u>

وفى ضوء فحصنا المحدود و باستثناء ما جاء بالفقرات السابقة، لم ينم إلى علمنا ما يجعلنا نعتقد أن القوائم المالية الدورية المرفقة لا تعبر بعدالة ووضوح في جميع جوانبها الهامة عن المركز المالي للشركة في ٣٠ سبتمبر ٢٠٢٢ وعن أدائها المالي وتدفقاتها النقدية عن الثلاثة أشهر المنتهية في ذلك التاريخ طبقاً لمعايير المحاسبة المصرية وفى ضوء القوانين واللوائح المصرية ذات العلاقة.

<u>تحريراً في : ١٥/ ١٢ /٢٠٢٢</u>

وكيل الوزارة
نائب أول مدير الإدارة
(محاسب/ احمد فاروق عبد الحليم)